بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة في البطالة في الأردن

The impact of macroeconomic variables on unemployment in Jordan
١٩٩٠-٢٠١٣

إعـــداد
سمير محمد زايد الشوابكة

إشـــراف
الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد و التعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الأول ٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **سمير محمد زايد الشوابكة**....، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٤/١٠/٢١

ب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: سمير محمد زايد الشوابكة **الرقم الجامعي: 1220512005**

التخصص: الاقتصاد و التعاون الدولي **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها سارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة في البطالة في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلميّة، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلّة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تمّ نشرها أو تخزينها في أيّة وسيلة إعلاميّة، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤوليّة بأنواعها كافة فيما لو تبيّن غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها من غير أن يكون لي أيّ حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... **التاريخ** ٢٠١٤/٢/٢٧

ج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

(أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة في البطالة في الأردن)

وأجيزت بتاريخ: ٢٧/٨/2014

إعداد

سمير محمد زايد الشوابكة

المشرف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور تركي مجحم الفواز	(رئيساً) المشرف	.....
الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	.....
الدكتور علي مصطفى القضاة	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور غسان سالم الطالب	عضواً	.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال تعالى (قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم) [البقرة: ٣٢]

وقال تعالى (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) [هود: ١٩]

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي **الدكتور تركي مجحم الفواز** على نصائحه القيّمة التي مكّنتني من إخراج هذه الرسالة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة، وأتقدم بشكري وعظيم امتناني إلى جامعة آل البيت التي كانت ملاذاً وصرحاً علميّاً طيّباً وأخصُّ بالذكر كليّة إدارة المال والأعمال قسم الاقتصاد، ومعهد بيت الحكمة، وكافة أعضاء هيئة التدريس من غير استثناء على ما منحوني إياه من فضل وعطاء، فشكراً لهم جميعاً.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى زوجتي التي كانت الساعد المعين في جميع مراحل إعداد هذه الرسالة.

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد في إنجاز هذا العمل.

الباحث: سمير محمد زايد الشوابكة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

ملخص ..... ك

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١

المقدمة: ٢

مشكلة الدراسة: ٣

أهداف الدراسة: ٤

أهمية الدراسة: ٤

فرضيّات الدراسة: ٤

منهجيّة الدراسة: ٥

مصادر جمع البيانات: ٥

نموذج الدراسة: ٥

هيكل الدراسة: ٥

الدراسات السابقة: ٦

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة ١٠

المقدمة: ١١

مفهوم البطالة: ١١

حساب معدّل البطالة: ١٢

أنواع البطالة وأثارها : ١٤

مساهمة الدراسة : ٢٣

الفصل الثالث : الاقتصاد الأردني من ٢٤

١٩٩٠-٢٠١٣ ..... ٢٤

المقدمة: ٢٥

برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني ١٩٩٠- ١٩٩٣: ٢٦

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني ١٩٩٩- ٢٠٠٦: ٢٨
مؤشّرات الاقتصاد الأردني من ١٩٩٠- ٢٠١٣: ٢٩
مؤشر النمو السكّاني: ٣٠
مؤشرات البطالة: ٣٢
خصائص البطالة في الأردن: ٣٢
طرق معالجة البطالة: ٤١
الفصل الرابع : منهجية الدراسة ونتائج التحليل ٤٦
مقدمة: ٤٧
منهجيّة الدراسة: ٤٧
مصادر البيانات ٤٨
نموذج الدراسة: ٤٨
اختبار عدم تجانس الخطأ: ٥٦
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات ٥٧
النتائج: ٥٨
التوصيات: ٦٠
قائمة المراجع ٦١
أولاً- المراجع باللغة العربيّة: ٦١
ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزيّة: ٦٥
الملاحق ٦٦
Abstract ٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	معدّلات النمو السكّاني في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٢٨
٢	معدّلات البطالة في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٣٠
٣	التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل حسب الجنس في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٣١
٤	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الفئات العمريّة في الأردن خلال فترات مختلفة	٣٢
٥	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المحافظات في الأردن خلال فترات مختلفة	٣٣
٦	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة الزوجية في الأردن خلال فترات مختلفة	٣٣
٧	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي في الأردن خلال فترات مختلفة	٣٤
٨	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب مدة التعطل في الأردن خلال فترات مختلفة	٣٥
٩	معدّلات النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٤١
١٠	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٤٣
١١	تقدير الاتجاه والقاطع لاختبار ديكي فولر للسلسلة U	٤٧
١٢	تقدير القاطع لاختبار ديكي فولر للسلسلة U	٤٧
١٣	تقدير بدون الاتجاه والقاطع لاختبار ديكي فولر للسلسلة U	٤٨
١٤	اختبار ديكي فولر للسلسلة عند الفرق الأول U	٤٩
١٥	اختبار ديكي فولر لاستقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة المستقلّة	٤٩
١٦	اختبار ديكي فولر للسلسلة عند الفرق الأول FDI	٥٠
١٧	اختبار فيليبس - بيرون لاستقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة	٥١
١٨	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣	٥١
١٩	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيّرات المفسرة	٥٣
٢٠	نتائج اختبار ARCH للنموذج الثاني	٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	التطوّر السنوي لمعدّلات النمو السكّاني في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٢٨
٢	التطوّر السنوي لمعدّلات البطالة في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٣٠
٣	التطوّر السنوي لمعدّلات النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٤٢
٤	التطوّر السنوي لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٣	٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	معدّلات النمو السكّاني في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)	٦٤
٢	المشتغلون الأردنيون ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس والنشاط الاقتصادي الرئيس الحالي (توزيع نسبي) - ٢٠١٣	٦٥
٣	المشتغلون الأردنيون ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس والنشاط الاقتصادّي الرئيس الحالي (توزيع نسبي) – ٢٠١٣	٦٦
٤	توزيع الأفراد الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر وحصلوا على عمل جديد أو تركوا العمل وصافي عدد الوظائف خلال عام ٢٠١٢ حسب مكان العمل والجنس	٦٧
٥	تطوّر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة من عام (١٩٩٠- ٢٠١٣)	٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة في البطالة في الأردن

١٩٩٠-٢٠١٣

إعداد

سمير محمد زايد الشوابكة

المشرف

الدكتور تركي مجحم الفواز

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة في الأردن، للفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣، حيث تمّت دراسة أثر كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، وحجم السكّان الإجمالي، وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الأردني، باستخدام الانحدار الخطي (طريقة المربعات الصغرى) .

لقد اعتمدت الدراسة أنموذجاً قياسيًّا لدراسة أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة في الأردن، وقد تمّ تقدير معلمات النموذج القياسيّ باستخدام طريقة المربّعات الصغرى (OLS)، بعد التأكّد من استقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة، باستخدام اختبار ديكي فولر واختبار فيلبس–بيرون، وعدم وجود مشاكل الارتباط المتعدد بين المتغيّرات المستقلّة، وعدم وجود الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائيّة، ودلّت نتائج تحليل النماذج القياسيّة على أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائيّة لحجم السكّان الإجمالي على البطالة، وعدم وجود أثر ذا دلالة احصائية للناتج المحلي الإجمالي على البطالة، وعدم وجود أثر ذا دلالة احصائية لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.

وقد خلصت الدراسة إلى توصيات منها: ضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الأردني بالطريقة التي تسمح بتخفيض عدد العاطلين عن العمل ، وتشجيع الاستثمارات التي تستخدم كثافة اليد العاملة، و مراجعة السياسات التي تهدف إلى التقليل من البطالة، كالسياسات السكّانيّة (برامج تنظيم الأسرة)، وسياسات استيراد العمالة الأجنبيّة، بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الحقيقيّة وحاجات السوق الأردنيّة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تُعَدُّ البطالة واحدةً من المشكلات الاقتصاديّة التي تواجه غالبيّة دول العالم، على اختلاف أنظمتها الاقتصاديّة ، حيث شهدت العديد من الدّول -في السابق والحاضر- تفاقماً كميّاً ونوعيّاً لمشكلة البطالة، حيث ترجع خطورة هذه المشكلة إلى أثارها السلبيّة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة؛ فالبطالة من المشكلات الأساسيّة التي عرقلت مسيرة التقدّم والتنمية في معظم دول العالم، لذلك تسعى الدّول إلى وضع الخطط والاستراتيجيات لزيادة أعداد فرص العمل وتخفيض البطالة السائدة (حسين، ٢٠١٢).

إن الأردن كغيره من دول العالم الذي عانى ولم يزل يعاني من مشكلة البطالة التي تعود بآثارها السلبيّة على الحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فهي إهدار لقيمة العنصر البشري الذي يّعدُّ من أهم روافد ومصادر العمليّة التنمويّة الاقتصاديّة .

كما أن تفشّي هذه المشكلة؛ يؤدّي إلى فقدان في الإنتاجيّة، وتباطؤ في عمليّة النمو الاقتصادي، وتهديد للأمن الاجتماعي الأردني، لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام متخذي القرارات وواضعي السياسات، فضلاً عن الباحثين والدارسين .

إن الأردن من البلدان النامية الصغيرة التي تتصف بمحدوديّة مواردها الاقتصاديّة، وقلّة ثرواتها الطبيعيّة، إضافة إلى النمو المطّرد في عدد السكّان، وإن اقتصاده قد تأثر –منذ نشأته- بالعديد من الأزمات، كالبطالة التي تُعدُّ صورة واقعيّة عن مدى تطوّر الاقتصاد الوطني وعافيته.

إن البطالة تزداد في ظل تراجع عمليّة النمو الاقتصادي، وزيادة عدد الداخلين إلى سوق العمل، ومدى فاعلية السياسات الاقتصاديّة، وحجم الاستثمارات الأجنبيّة، ومعدّلات التضخّم. فالاقتصاد الأردني شهد في السنوات الماضية عمليّات صعود وهبوط في مؤشراته الاقتصاديّة (عوض، ٢٠١١)، لتأثر هذه المؤشرات بالتطوّرات الاقتصاديّة والسياسيّة في المنطقة العربيّة والعالميّة؛ لأن الاقتصاد الأردني يتأثر بشكل كبير باقتصاديّات الدّول العربيّة والعالميّة (الدباغ، ٢٠٠٧)، فالبطالة في الأردن شهدت تبايناً في مستوياتها خلال الفترة ما بين (١٩٩٠- ٢٠١٣) من جرّاء الأحداث الاقتصاديّة والسياسيّة في المنطقة العربيّة التي أثّرت بشكل مباشر على الاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردني، كحربيّ الخليج الأولى والثانية، واحتلال العراق، والأزمة الماليّة العالميّة، وأحداث الربيع العربي، فضلاً عن تداعيات الأزمة السوريّة .

وقد سجّل الأردن ارتفاعاً كبيراً في معدّلات البطالة، فبلغت في عام ١٩٩٠ حسب بيانات البنك الدّولي (١٦,٨%)، وفي عام ٢٠١٣ (١٢,٩%)، وشهد الأردن -حسب أرقام دائرة الإحصاءات العامّة- زيادة غير عاديّة في عدد السكّان، حيث ارتفع عدد السكّان من (٣,١٧٠) مليون نسمة عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٦,٥٣٠) مليون نسمة عام ٢٠١٣، أما معدّلات النمو الاقتصادي فقد سجل الأردن في عام ١٩٩٠ وحسب بيانات البنك الدّولي معدّل نمو (١,٠%)، وفي عام ٢٠١٣ (٢,٢%).

إن هذا التباين في مؤشرات البطالة والنمو الاقتصادي يعود إلى الأحداث السياسيّة والاقتصاديّة التي جرت في محيط الأردن الإقليمي، لذلك فإن هذه الدراسة جاءت لبيان أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة في الأردن، وتسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها هيكل الاقتصاد الأردني.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة الآتية:

١. ما واقع ظاهرة البطالة في الأردن ؟

٢. ما هي أهم المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة التي تؤثر على البطالة في الأردن؟

٣. هل للناتج المحلي الاجمالي أثر على البطالة في الاردن ؟

٤. هل لحجم السكّان الإجمالي أثر على البطالة في الاقتصاد الأردني؟

٥. هل لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على البطالة في الاقتصاد الأردني؟

٦. ما هي الإصلاحات الاقتصاديّة التي وضعتها الحكومة الأردنيّة للحد من البطالة وما مدى فعاليّتها خلال فترة الدراسة ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الأردني، ومعرفة أهم المتغيّرات الاقتصاديّة التي تؤثر على هذه الظاهرة من خلال الأهداف الآتية :

- تحديد أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على البطالة في الأردن.
- تحديد أثر حجم السكّان الإجمالي على البطالة في الأردن.
- تحديد أثر تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الأردن.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الاردني، ومدى قدرة الحكومة الأردنيّة على اتباع بعض السياسات والاستراتيجيات لحلها، من خلال التأثير على بعض المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة في الاقتصاد الأردني، ومدى فعاليّة هذه السياسات، وتحديد أهم المتغيّرات الاقتصاديّة التي يجب التركيز عليها. فمن خلال هذه الدراسة تمّ تحديد أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة من خلال الدور الذي تلعبه في خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم أهميّة الفترة الزمنيّة لهذه الدراسة وما مرَّ به الأردن من أحداث سياسيّة واقتصاديّة مختلفة، حيث طبق الأردن في هذه الفترة برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢- ٢٠٠٤)، وانضم إلى منظمة التجارة العالميّة عام ١٩٩٩، وتأثره بالأزمة الماليّة العالميّة، وحربيّ الخليج الأولى والثانية، و أحداث الربيع العربي.

فرضيّات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة حول موضوع البحث؛ يمكن تحديد مجموعه من الفرضيّات:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ٥% للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على البطالة في الأردن خلال فترة الدراسة .

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ٥% لحجم السكّان الإجمالي على البطالة في الأردن خلال فترة الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ٥% لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الأردن خلال فترة الدراسة.

منهجيّة الدراسة:

بناءً على فروض وأهداف الدراسة؛ تمّ اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل الوصول إلى تفسيرات بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم السكّان الإجمالي وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، على البطالة في الأردن.

مصادر جمع البيانات:

تتكوّن بيانات هذه الدراسة مما يأتي:

- الكتب والدوريّات والمقالات والأبحاث.
- الجانب التحليلي للبيانات المستخرجة من البنك الدّولي ودائرة الإحصاءات العامّة للفترات الزمنيّة المشمولة بالدراسة، من أجل تقدير النموذج والتوصّل إلى استنتاجات الدراسة.

نموذج الدراسة:

$$(U_t = B_0 + B_1 GDP + B_2 POP + B_3 FDI + u_t)$$

هيكل الدراسة:

يحتوي البحث على أربعة فصول، وتشمل ما يأتي:

الفصل الأول: تناول الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: تناول الإطار النظري، وهو مخصص لدراسة البطالة ومفهومها وكيفيّة حسابها والآثار السلبيّة الناجمة عنها ومدارس الفكر الاقتصادي في تفسير البطالة.

الفصل الثالث: تناول الاقتصاد الأردني في الفترة الواقعة ما بين عاميّ ١٩٩٠ و ٢٠١٣، ويستعرض فيه أهم الخصائص والسمات التي تتعلق بالاقتصاد الأردني، وأهم الإصلاحات الاقتصاديّة التي هدفت إلى رفع معدّلات النمو الاقتصادي والعمل على التقليل من مشكلة البطالة، كما أنه سلّط الضوء على برامج التصحيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة للتقليل من مشكلة البطالة، وتطوّر المتغيّرات من معدّل النمو الاقتصادي، وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو السكّاني.

الفصل الرابع: تناول منهجيّة الدراسة والتحليل، حيث تمّ في هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وبناء نموذج الدراسة، والتحليل الإحصائي لهذه المتغيّرات.

الفصل الخامس: استعرضت فيه النتائج والتوصيات.

مجال وحدود الدراسة الزمنيّة والمكانيّة:

يتركّز مجال الدراسة على الاقتصاد الأردني، وتحديداً في أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة، وتمتد فترة الدراسة من عام ١٩٩٠-٢٠١٣، لما لهذه الفترة من أهمية بالغة على تأثر الاقتصاد الأردني بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربيّة والإقليميّة من أحداث سياسيّة واقتصاديّة.

الكلمات المفتاحيّة للدراسة:

عدد البطالة الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم السكّان الإجمالي، تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الانحدار الخطّي المتعدّد، طريقة المربّعات الصغرى، اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لاستقراريّة السلاسل الزمنيّة.

الدراسات السابقة:

أولاً - الدراسات العربيّة:

- **الديري (٢٠٠٤)، العلاقة التبادليّة بين التضخّم والبطالة في الأردن للفترة الممتدة من (١٩٦٧-٢٠٠١).**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخّم في الأردن، ومعرفة الدور الذي تلعبه كل من السياسات الماليّة والنقديّة في التأثير على اتجاه هذه العلاقة، واعتمدت الدراسة نموذجاً قياسيا لتشخيص المتغيّرات الاقتصاديّة والسياسات الماليّة والنقديّة المؤثرة على العلاقة التبادليّة بين البطالة والتضخّم، وتمّ تقدير معلمات النماذج القياسيّة باستخدام طريقة المربّعات الصغرى، ودّلت نتائج التحليل على أن هناك دلالة إحصائيّة على وجود علاقة عكسيّة بين البطالة والتضخّم في الأردن، وقد خلصت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة إلى توصيات، منها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التبادليّة بين البطالة والتضخّم في الأردن عند قيام الحكومة باتخاذ إجراءات أو سياسات للحد من إحدى هاتين المشكلتين.

- **اشكاب (٢٠٠٨)، أثر انخفاض معدّل نمو السكّان على سوق العمل في الاقتصاد الليبي.**

هدف هذا البحث إلى تحليل الأوضاع السكّانية في الاقتصاد الليبي بقصد التعرّف إلى التطوّرات التي حدثت على حجم القوى العاملة خلال فترة البحث، ومدى تأثير ذلك على سوق العمل في الاقتصاد الليبي. وخلص هذا البحث إلى عدة مقترحات منها : استقطاب استثمارات محليّة وأجنبيّة من شأنها توفير فرص عمل للأفراد الليبيين، والاستمرار في سياسة إحلال الأيدي العاملة الوطنيّة محل الأيدي العاملة الأجنبيّة في حالة توافر الكفاءات، ومنح الباحثين إعانات شهريّة لقاء أيّ عمل تسهم في سدِّ حاجاتهم، تفادياً للآثار السلبيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

- **الشوربجي (٢٠٠٨)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري.**

هدف هذا البحث إلى قياس أثر النمو على العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٨٢- ٢٠٠٥، ولتحقيق هذا الهدف تمّ تطبيق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك ومنهج الانحدار الذاتي، ولاختبار أثر النمو الاقتصادي على العمالة تمّ تقدير نموذج تصحيح الخطأ على كل من العوامل المحليّة (النمو الاقتصادي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي) والعوامل الدّوليّة (الصادرات السلعيّة، الواردات السلعيّة، والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة على العمالة.

وتلخصت أهم نتائج هذا البحث في الآتي :

وجود أثر موجب ضئيل للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل. ووجود أثر سالب لإجمالي تكوين رأس المال الحقيقي على العمالة في الأجل الطويل، وأثر موجب للصادرات السلعيّة الإجماليّة، وأثر سالب للواردات السلعيّة الإجماليّة.

- **مختاري (٢٠٠٨)، دراسة العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصاديّة في الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على دراسة النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكّاني وأثرها على البطالة في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تمّ صياغة نماذج قياسية تشرح هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة وتمّ تطبيقها من خلال طريقة المربّعات الصغرى من واقع بيانات السلاسل الزمنيّة خلال الفترة الخاضعة للدراسة، وقد توصّلت الدراسة إلى عدم وجود معنويّة إحصائيّة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، ووجود علاقة طرديّة ما بين النمو السكّاني والبطالة في الجزائر.

- **العيد وبهدي (٢٠١٢)، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدّلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٦-٢٠١١.**

هدف هذا البحث إلى تقديم معالجة قياسية للعلاقة ما بين النمو الاقتصادي ومعدّلات البطالة في الأراضي الفلسطينيّة، للفترة الممتدة بين عاميّ ١٩٩٦ و ٢٠١١ ، وتوصّل البحث إلى نتائج منها : اختلاف معدّل البطالة في الضفة الغربيّة عنها في قطاع غزّة. ووجود علاقة عكسيّة بين معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني. وقد توصّل البحث إلى توصيات لتخفيض معدّلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني وهو توفير البيئة الملائمة والآليّات لرسم السياسات الاقتصاديّة التي من شأنها تخفيض معدّلات البطالة.

- **الطوالة (٢٠١٣)، تصورات استراتيجيّة لمعالجة البطالة في المملكة العربيّة السعودية.**

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة السببيّة ما بين التوظيف والنمو الاقتصادي في المملكة العربيّة السعوديّة، فقد استخدم الباحث اختبار السببية Granger لدراسة اتجاه العلاقة بين المتغيّرين، واستخدم اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيّة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتوظيف، وأن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثّر على التوظيف ولا يتأثر به.

ثانياً - الدراسات الأجنبيّة:

- **لوريا وليباردو (٢٠٠٧)، المتغيّرات الاقتصاديّة والبطالة دراسة حالة المكسيك.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر النمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار وحجم السكّان على البطالة في المكسيك خلال الفترة من ١٩٨٠- ٢٠٠٥، حيث اعتمدت على بيانات ربع سنويّة، وإجراء عدة اختبارات لقياس النموذج كاختبار ديكي فولر الموسّع، واختبار جوهانسون، واستخدام نماذج الانحدار الذاتي من أجل الوصول إلى النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصّلت الدراسة إلى نتائج منها : أن هناك علاقة سببيّة قويّة وذات اتجاهين ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في المكسيك، ووجود علاقة طرديّة ما بين حجم السكّان والبطالة.

- **بيريومنت وآخرون (٢٠٠٨) ، سياسة الاقتصاد الكلي والبطالة من قبل النشاط الاقتصادي، دلالات من الاقتصاد التركي.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفيّة تأثير السياسة الاقتصاديّة الكليّة في تركيا على مجموع البطالة في عدّة قطاعات اقتصاديّة مختلفة، من خلال تأثير السياسة النقديّة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الصرف، وسعر الفائدة، وعرض النقد، وقد اعتمدت الدراسة نموذجاً لقياس أثر السياسة الاقتصاديّة الكليّة على البطالة في تركيا، ومن خلال استخدام طريقة المربّعات الصغرى؛ توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن الدخل له علاقة إيجابيّة على تخفيض البطالة في مجموعة من النشاطات الاقتصاديّة باستثناء قطاع الكهرباء، وقطاع الخدمات المجتمعيّة. وأن هناك علاقة إيجابيّة لسعر الفائدة على تخفيض البطالة في قطاع التعدين، والصناعات التحويليّة، والبناء، والتأمين، والتمويل، وتجارة البيع بالجملة والتجزئة.

- **دوجان (٢٠١٢)، المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة والبطالة دراسة حالة تركيا.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مشكلة البطالة وتحديد أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على هذه المشكلة من الفترة الممتدة من ٢٠٠٠- ٢٠١٠، فقام الباحث بحصر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة بالنمو الاقتصادي ونمو الصادرات والتضخّم، ومن جهة أخرى قام بدراسة تأثير معدّل الصرف وسعر الفائدة البنكيّة وعرض النقود على البطالة في تركيا. وقد استخدم طريقة المربّعات الصغرى في التحليل، وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسيّة بين البطالة والنمو الاقتصادي ونمو الصادرات، وأن هناك علاقة طرديّة بين البطالة ومعدل الصرف وسعر الفائدة البنكيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

تُعَدُّ مشكلة البطالة من المشكلات التي حظيت بأهميّة كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لما لهذه المشكلة من مخاطر كبيرة على استقرار وتماسك المجتمعات، إذ لم تعد مشكلة البطالة مشكلة العالم الثالث فقط؛ بل أصبحت واحدة من أخطر مشكلات الدّول المتقدمة (زكان وبلعباس، ٢٠١١).

فمشكلة البطالة تُعدُّ المصدر الرئيس لمشكلة الفقر، لذلك أخذت هذه المشكلة أهميّة كبيرة لدى الباحثين والاقتصاديين، فتعدّدت النظريّات الاقتصاديّة التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من أجل زيادة عدد العاملين وتخفيض عدد المتعطلين، والتي تعتبر من أهم أهداف الدّولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة (سلمان، ٢٠٠٦).

وتعتبر البطالة من أهم القضايا الاجتماعيّة القديمة الحديثة، فلا توجد دولة لا تعاني من هذه المشكلة لما لها من أثار اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة على المجتمع، فمن المعروف اليوم بأن أكثر الجرائم اليوميّة التي يشهدها المجتمع تعود جذورها إلى مشكلة البطالة، لذلك لا بدَّ من التركيز على هذه الظاهرة وتفهم معناها وأسبابها وأثارها المختلفة.

ونتيجة للمشكلات الناجمة عن هذه الظاهرة في المجتمعات؛ فإن الحكومات تعمل على التخفيف من مستويات تأثيرها السلبي على أوضاع الناس ومستويات معيشتهم الاقتصاديّة (حسين، ٢٠١٢).

مفهوم البطالة:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم البطالة جميعها؛ تصبُّ في قالب واحد وتتفق في المعنى والمفهوم الأساسي لها، فعرّفها (ندوة وعيسى، ٢٠١٠) على إنها التوقف الجبري لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل، ويعرّفها دحماني (٢٠١٣) على إنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يمكن لجزء من القوّة العاملة في المجتمع من الحصول على عمل منتج بالرغم من رغبته وقدرته بالعمل، كما تعرّفها منظمة العمل الدّولية على إنها "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن من غير جدوى". وهذه التعريفات تشمل العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، والعاطلين الذين تركوا سوق العمل لأي سبب من الأسباب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن جميع تعريفات البطالة تتفق على شرطين أساسيين لتعريف العاطل عن العمل وبحسب الإحصاءات الرسميّة لأي بلد، وهما :

- أن يكون قادراً على العمل ويرغب فيه.
- أن يبحث عن فرصة للعمل.

إن بعض علماء الاقتصاد ينظرون إلى مفهوم البطالة على أنه عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشريّة المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب الذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال، بالرغم من رغبة المتعطّل وقدرته على العمل عند الأجور السائدة في السوق (الشوربجي، ٢٠٠٩).

إذ أن هناك بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي، أو لعدم الرغبة في العمل لأسباب نفسيّة أو اجتماعيّة، كما أن هناك بطالة ترجع -بالرغم من وجود العمل- إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل؛ لأن البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله، ويتوقّف حجمها على مدى فاعليّة وتعاون رجال الأعمال والدّولة من خلال سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من أثارها في الوقت الملائم (الدباغ، ٢٠٠٧).

حساب معدّل البطالة:

يُعَدُّ حساب معدّل البطالة في أيّة دولة مؤشراً من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يدل على معرفة حجم وأبعاد مشكلة البطالة ، إلا أن حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في الدّولة ليس بالعمليّة السهلة، حيث تقوم الدّولة بحساب معدّلات البطالة بشكل دوري ومنتظم من أجل حصر أعداد العاطلين وحصر قوة العمل ، وعادة ما يقاس معدّل البطالة من قبل الجهات الرسميّة بحساب نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند فترة زمنيّة محدّدة، وذلك باستخدام الصيغة الآتية (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٤):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times ١٠٠$$

ويقصد بالعاملين كل من يعمل سواء بشكل كامل أو جزئي مقابل أجر عند الغير أو في المؤسسات، ويقصد بالعاطلين أنهم القادرون على العمل والراغبون فيه والباحثون عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم؛ لذلك تقوم (دائرة الإحصاءات العامّة) بتقسيم المتعطّلين إلى قسمين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. متعطّل سبق له العمل، وهو الفرد البالغ من العمر ١٥ عاماً فأكثر، والقادر على العمل والباحث عنه والذي لا يزاول أيّ عمل خلال فترة الإسناد الزمني للمقابلة؛ ولكن سبق له العمل في الداخل أو الخارج.

٢. متعطّل سبق له العمل، وهو الفرد البالغ من العمر ١٥ عاماً فأكثر والقادر على العمل والذي لا يزاول أيّ عمل والباحث عنه لأول مرة خلال فترة المقابلة ولم يسبق له العمل سواء داخل الأردن أو خارجه (كالخريجين الجدد).

إلا أن هذه الطريقة في حساب معدّل البطالة قد لا تتوفر فيها الدقّة والمعلومات الكافية عن البطالة لعدة أسباب منها (حسين وأحمد، ٢٠١٢) :

- قد تكون معدّلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أقل من المعدّلات الحقيقية، بسبب صعوبة التعرّف على القدرة والرغبة والاستمرار في البحث عن العمل.
- وجود عدد من العاملين ممن يعملون بدوام جزئي أو متقطّع، أي يعملون لفترات عمل أقل من عدد الساعات اليوميّة المعتادة وخاصة في حالة الركود، حيث لا يتم حساب هذه الفئة ضمن معدّلات البطالة الجارية.
- عدم تغطية البطالة الإجماليّة للعاطلين عن العمل في القطاعات الاقتصاديّة المختلفة أو بالأعمار المختلفة للرجال أو للنساء، كون احتساب معدّل البطالة لا يتم في القطاعات الاقتصاديّة المختلفة وبشكل منفصل.
- صعوبة تحديد الفترة التي يبقى الفرد فيها من غير عمل.
- إن معدّلات البطالة المحتسبة لا تمثل المعدّلات الحقيقيّة للبطالة؛ لأن إجمالي القوى العاملة يتغيّر مع حالة النشاط الاقتصادي.
- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاعات الاقتصاديّة غير المنظمة وهي القطاعات التي تضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص.
- تعدّد مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدّل البطالة، فقد يتم الاعتماد على تعداد السكّان، أو الاعتماد على مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنواع البطالة وأثارها :

إن تحديد أنواع البطالة يساعد على فهم مشكلة البطالة والتي تعتبر من المشاكل الاقتصادية المعقدة على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة ، فأنواع البطالة تأتي تبعاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره ، فالبطالة في أي اقتصاد يمكن تقسيمها إلى مجموعة من الأشكال الرئيسية وهي(عوض ، ٢٠١١) :

١. البطالة الاحتكاكية :

وهي البطالة التي تظهر لفترات قصيرة لأنها ترتبط بعوامل مؤقتة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل ، إلا أن هذا النوع من البطالة لا يرتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية ولا يحتاج إلى إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية ، حيث يساعد هذا النوع من البطالة على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد لأنه قد يضع الشخص المناسب في المكان المناسب .وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة انتقال العاملين من عمل الى آخر أو من منطقة الى أخرى أو ايجاد عمل أكثر تناسباً مع مؤهلاتهم العلمية أو المهنية ، أو لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية والمناخية وخاصة في قطاعات الانشاءات والزراعة والنقل والتي يتوقف العمل فيها لفترات وجيزة لتلك الفترة (الطلافحة ، ٢٠١٢).

٢. البطالة الهيكلية :

وتحدث نتيجة التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والتي تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال أو إلى أحداث وظائف جديدة ، فيحدث تعطل لجزء من القوى العاملة وذلك لعدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع فرص العمل الجديدة المتاحة ، أو بسبب التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج وإحلال الأله محل الأيدي العاملة أو استخدام تقنيات إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع و التي تحل محل التقنيات القديمة ، أو نتيجة لإلغاء بعض المهن والصناعات واستبدالها بمهن وصناعات أخرى . أو قد يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد فيها فرص عمل وبين المناطق التي لا يوجد فيها الأفراد أو الباحثون عن فرص العمل ، أو قد يحدث نتيجة للتغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوى العاملة . ويعتبر هذا النوع من البطالة طويل المدى لأنه يتطلب إعادة تدريب وتأهيل العمال على الأعمال الجديدة وتوزيعهم على المناطق والقطاعات الاقتصادية المستحدثة ، كما أنها تحتاج الى تدخل حكومي في معالجتها لما لها من أثار سلبية كبيرة (دحماني ، ٢٠١٣).

٣. البطالة الدورية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي البطالة التي تحدث نتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الذي يحصل خلال مرحلة الركود في الدورة الاقتصادية ، وتتم بسبب انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي الى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ، وهذا النوع من البطالة يحتاج الى اتباع سياسات اقتصادية توسعية ، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات ، وزيادة الاستهلاك و الإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب (الطلافحة ، ٢٠١٢).

٤. البطالة الموسمية :

وهي زيادة عرض العمال خلال فترة معينة من السنه كفترات تخرج الطلبة من الجامعات والمعاهد وغيرها من مراكز التعليم والتدريب أو فترات جني المحاصيل الزراعية أو فترات ما بعد انخفاض الحركة السياحية في البلد (الطلافحة ، ٢٠١٢).

٥. البطالة الوافدة أو المستوردة :

وقد ظهر هذا النوع من البطالة في الأردن عند وفود العديد من أبناء الدول العربية المجاورة للعمل في الأردن في أي وظيفة متاحة ، وبأجور منخفضة مقارنتاً بالأجور السائدة ، مما جعلهم يزاحمون الأردنيين على الوظائف المتاحة (الخصاونة واخرون ، ٢٠٠٦).

٦. البطالة المقنعة :

وهي وجود العمالة الفائضة ، ويكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، فوجود هذه العمالة لا ينتج شيئاً أو لا يؤثر على حجم الإنتاج (جودة و عيسى ، ٢٠١٠).

أسباب البطالة:

الطلافحة (٢٠١٢)، تختلف مسببات البطالة وفقاً لنوعها؛ فقد تحدث البطالة بسبب انخفاض معدّلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدّلات النمو السكّاني، وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من الباحثين عن العمل، وتشدد البنك المركزي في سياسته النقديّة كجزء من سياسة الإصلاح الاقتصادي، وانخفاض مرونة التوظيف نسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، وضعف الاستثمارات الرأسماليّة الضّخمة، ومنافسة العمالة الوافدة للعمالة المحليّة، وانخفاض أعداد العمالة المحليّة في الدّول المجاورة، وإخفاق خطط وجهود التنمية الاقتصاديّة في الدّولة.

الآثار السلبيّة الناجمة عن البطالة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن البطالة لا ترغب فيها أيّة دولة لما لها من أثار سلبيّة على الاقتصاد القومي، سواء من الناحية الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو السياسيّة، فهي تعطل إحدى أهم الموارد الاقتصاديّة لأيّة دولة وهي المورد البشري، والتي تخفض الإنتاج من السلع والخدمات، وتؤثر على العديد من المتغيّرات الاقتصاديّة كالاستهلاك والادخار والإيرادات العامّة والأجور، وذلك كما يأتي (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٢) :

١. تؤثر البطالة على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لأيّ سبب كان؛ سيُسهم في تخفيض عوامل الإنتاج، ومنها العمل.

٢. تؤثر البطالة على الإيرادات العامّة، فالإيرادات العامّة ترتبط بمستوى الناتج الإجمالي المحلي، فإذا انخفض الناتج المحلي انخفضت الإيرادات الحكوميّة.

٣. تخفض معدّلات الادخار من خلال اللجوء إلى المدخرات السابقة، أو اللجوء إلى استخدام دخول الأسرة، أو على نظم التأمينات الاجتماعيّة، مما يؤثر سلباً على معدّلات الادخار التي تؤثر بدورها على معدّلات الاستثمار التي تخفض بالتالي فرص العمل الجديدة.

٤. تخفض معدّلات الأجور بسبب الزيادة في عرض العمل، إذ أن تنافس أعداد كبيرة من المتعطّلين عن العمل على عدد محدود من فرص العمل، يدفع بأصحاب العمل إلى تخفيض الأجور، ويستثنى من ذلك بالطبع العمل الحكومي والشركات الكبرى والمؤسسات العامّة التي تكون فيها الأجور محددة بموجب الكادر الوظيفي المعتمد والتي تزداد فيها الأجور سنويّاً.

٥. تؤثر على زيادة معدّلات الجريمة، فانتشار البطالة وتفشيها وخاصة في صفوف الشباب يُعَدُّ من العوامل الأساسيّة التي تشجع على زيادة معدّلات الجريمة على اختلاف أنواعها.

إن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعيّة يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك تسعى الحكومات إلى تقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدَّته، أو السعي إلى تحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها الماليّة والنقديّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالة في الفكر الاقتصادي:

إن البطالة ونتائجها وتأثيراتها في النظام الرأسمالي دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد إلى محاولة تحليلها وتفسيرها وإبراز انعكاساتها الاجتماعيّة والسياسيّة.

فمن خلال أهم النظريات المفسّرة للبطالة وأكثرها شيوعاً في الفكر الاقتصادي؛ سيتم التعرّف على العوامل والمتغيّرات التي تؤدّي إلى ظهور البطالة وتفاقمها (مراد، ٢٠١٠).

١. الفكر الكلاسيكي:

إن الفكر الكلاسيكي فكر اجتماعي ينطلق من مبادئ الحريّة الاقتصاديّة، وعدم تدخّل الدّولة في النشاط الاقتصادي، والمنافسة الكاملة، والقوانين الطبيعيّة التي تحرّك شؤون المجتمع، وقانون الغلّة المتناقصة، فقد اهتم الكلاسيكيون بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصاديّة، لذلك احتل موضوع البطالة مكانة هامّة باعتبارها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعيّة والسياسيّة، فنصب تحليلهم لهذه الظاهرة على الأجل الطويل، فربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكّانيّة، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وبالطاقة الإنتاجيّة للاقتصاد الوطني، وربطوا البطالة الجزئيّة بظاهرة جمود الأجور وقصور أسواق العمل، كما افترضوا استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع انطلاقاً من التوازن الاقتصادي العام، الذي يعني توازن التشغيل الكامل لقوة العمل، وتساوي العرض الكلي للسلع والخدمات مع الطلب الكلي بشكل دائم، وبأن الادخار يتساوى دائما مع الاستثمار، وذلك بفرض المرونة التامّة التي توفّرها تغيّرات سعر الفائدة ووجود فرص الاستثمار اللانهائيّة، فافترضوا بأن معالجة البطالة تتمّ عن طريق انخفاض الأجور، التي تخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح، وبالتالي خلق الحافز على زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمال، إلى أن تختفي البطالة (اشكاب، ٢٠٠٨).

كما افترضوا بأن استخدام مرونة تغيّر الأجور واستجابتها لمقتضيات العرض والطلب الذي يتطلب عدم تدخل الدّولة في الحياة الاقتصاديّة، وخصوصاً في تحديد مستويات الأجور، وذلك بسبب قدرة السوق على تحقيق التوازن المستمر عند مستوى التشغيل الكامل لقوة العمل. إلا أن من عيوب الفكر الكلاسيكي، أنه أهمل تأثير عنصر التقدّم التكنولوجي على زيادة الإنتاج والبطالة. ومن أهم روّاد هذا الفكر وليم بيتي، وماركيز، وآدم سميث، وديفيد ريكاردو (الجندي، ٢٠١٠).

٢. الفكر الماركسي:

يَعتبر الفكر الماركسي البطالة جزءاً لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق احتياطي من المتعطّلين عن العمل، بحيث يكون المتعطّلون أداة ضغط شديدة بيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسماليين على العمال للقبول بأجور أقل، وفي نفس الوقت يكون المتعطّلون مورداً لإمدادهم بما يحتاجون من أيدٍ عاملة. كما أنهم يعتَبرون بأن قانون اتجاه معدّل الربح في النظام الرأسمالي هو السبب الرئيس للأزمات الاقتصاديّة والبطالة على المدى الطويل، فيلجأ الرأسماليون إلى إيقاف التزايد في الأجور في مرحلة الانتعاش، وذلك من خلال تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل، أو استبدال العمال بالآلات مما يؤدّي إلى زيادة رأس المال الثابت، وتخفيض فائض القيمة الذي يؤدّي بدوره إلى تخفيض نسبي في عدد العمال، وبالتالي خفض كلفة الأجور، وهذا يؤدّي إلى انخفاض معدّل الربح؛ الأمر الذي يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال، أي حفظ طلبهم على وسائل الإنتاج وما يتبعه من انخفاض أسعارها، وبالتالي حصول خسائر وإفلاسات كثيرة في هذا القطاع. فيدخل الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة الركود بمظاهره المختلفة والتي من أهمها زيادة البطالة، وتدهور الأجور، وانتشار الفقر. ومن أهم روّاد هذا الفكر ماركس (حسين، ٢٠١٢).

٣. الفكر الكلاسيكي الجديد:

يُعَدُّ الفكر الكلاسيكي الجديد فكراً يدافع عن مصالح القوى الاجتماعيّة المسيطرة، كما أنه يقوم بتبرير علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، وأنه لا يقوم على العلاقات المتكافئة، فهو ينطلق من نظريّة المنفعة الحديّة والقدرة النسبيّة كبديل عن القيمة في الفكر الكلاسيكي القديم، ففي هذا الفكر تجاهل للعلاقات الاجتماعيّة التي تنشأ بين الناس من خلال عمليّات الإنتاج، وقد ركّز على مشكلات السوق والأثمان والنقود والائتمان، فكان هذا الفكر نقطة تحول في النظام الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار.

كما أنه ركّز على أن تحل المشاريع الكبيرة محل المشاريع الصغيرة في السوق؛ لإنهاء حالة المنافسة الكاملة في السوق، كما أنهم في هذا الفكر لم يعطوا لقضيّة البطالة اهتماماً يذكر؛ لأنهم افترضوا حالة التشغيل الكامل وأهملوا إمكانية حصول بطالة واسعة، وانصبَّ تحليلهم لهذه الظاهرة على الأجل القصير، معتقدين أن البطالة التي يمكن أن تحدث هي بطالة جزئيّة في بعض القطاعات، أو بطالة اختياريّة أو هيكليّة، كما أنهم فصلوا بين مشكلة البطالة والمشكلة السكّانيّة. ومن أهم روّاد هذا الفكر وليام تومبسون، وجون جراي، وتوماس هودجسين (جرادات، ٢٠٠٦).

٤. الفكر الكينزي :

يُعَدُّ الفكر الكينزي أول فكر متخصص في قضايا تحليل البطالة، حيث كانت القضيّة المحورية التي بحثها كينز هي كيفيّة إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، وضمان تحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشغيل الكامل لقوة العمل، فالنظريّة الكينزيّة تقوم على تدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي، والتركيز على جانب الطلب الكلي، وتحليل ظاهرة البطالة من منظور قصير الأجل، فقد اكتشف كينز أن الرأسماليّة فقدت قدرتها الذاتيّة على التوازن وتحقيق التشغيل الكامل، وأن البطالة تعود إلى نقص الطلب الكلي الفعّال، وأن عدم التطابق بين الادخار والاستثمار أمر ممكن بسبب اتجاه معدّل الربح إلى التناقص، وذلك بسبب انخفاض الإنتاجيّة الحديّة لرأس المال وثبات سعر الفائدة، وبسبب العوامل النفسيّة التي تؤثر في توقعات المستثمرين وتحد من تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الكامل للموارد، لذلك دعا إلى تخفيض سعر الفائدة والضرائب؛ من أجل خفض تكاليف الإنتاج، كما أنه دعا إلى زيادة الإنفاق العام في مجال الأشغال العامّة؛ من أجل زيادة حجم الدخل والإنفاق، ومن ثم زيادة تشغيل العمالة (جرادات، ٢٠٠٦).

وقد تطوّر الفكر الكينزي عندما تحوّل من المنظور قصير الأجل في تحليل قضايا النمو والبطالة إلى المنظور طويل الأجل، وهو ما يعرف بمرحلة نماذج النمو الكينزيّة التي بنيت على أساس تحديد معدّل النمو الضروريّة اللازمة لتجنب البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجيّة والموارد البشريّة.

واكتشف الفكر الكينزي أن الاحتكار هو العقبة الأساسيّة التي تؤخر النمو في النظام الرأسمالي وإيقاعه في مشكلتي الركود والبطالة، كما أن المدرسة الكينزيّة الجديدة انتهت إلى نفس النتائج التي توصل إليها كينز، من حيث ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج والتشغيل وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وضرورة تطبيق أساليب السياسة النقديّة والماليّة لضمان تحقيق هذا الهدف، والتركيز على إعادة توزيع الدخل الوطني بين دخل الملكيّة ودخل العمل كونها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة، وللضبط بين التوزيع والتشغيل والنمو.

ويعتقد أنصار هذه المدرسة أن التركيز على مكافحة التضخّم يتم من خلال أدوات السياسة الماليّة والنقديّة الانكماشيّة، ويقترحون دمج السياسات الماليّة والنقديّة بشكل مرن، بحيث تكون أقل توسعاً، وهم أيضاً لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليهما. أما فيما يتعلق بمعالجة مشكلة البطالة، والتحول من الركود إلى الانتعاش؛ فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم الرأسماليّة والإنتاجيّة، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب. أما في حالة استفحال البطالة فهم ينادون بالعودة إلى سياسة الأشغال العامّة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتشغيل والدخل (الديري، ٢٠٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. الفكر النقدي:

ينطلق هذا الفكر من أن النقود هي العامل الوحيد الذي له أهمية في الحياة الاقتصاديّة، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقديّة. وبسبب عدم تكيّف معدّلات الأسعار والأجور مع انخفاض عرض النقود، والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي؛ فإنه ينشأ ارتفاع في مستوى البطالة، وانكماش مستوى الأعمال، ويعتقد النقديون أنه يوجد معدّل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أيّة محاولة لتقليل معدّل البطالة، سوف ينتج عنها تسريع في معدّل التضخّم من خلال زيادة كمية النقود في التداول، لذلك يتعيّن على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، حيث أنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسّع النقدي (كما أوصى كينز)، لكن يتوجب على الحكومة أن تترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق.

ويعتقد أنصار هذه المدرسة أنه ليس من مهام الدّولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التشغيل الكامل لقوّة العمل، بل يجب أن ينحصر دور الدّولة في أداء وظائفها التقليديّة (الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين)، وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقديّة منضبطة تحقق الاستقرار النقدي.

أن علاج البطالة والركود الاقتصادي لا يتطلب التأثير في الطلب الكلي (وفق المدرسة الكينزيّة)، بل يتطلب العمل على تحفيز رجال الأعمال على الدخل والثروة وتحجيم القطاع العام ونقل ملكيّته إلى القطاع الخاص، والحد من البيروقراطيّة وإطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكوميّة على الأجور والأسعار، إلا أن نتائج تطبيق هذه النظريّة في أوروبا وأمريكا أدّت إلى الحد من معدّلات التضخّم وارتفاع معدّلات البطالة (الخصاونة وآخرون، ٢٠٠٦).

٦. فكر مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن أزمة البطالة والركود لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعّال، كما يرى الكينزيون، بل في نقص قوى العرض. ويرون بأن الخروج من هذه الأزمة يكمن في العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج، كما أنهم يرون بأن تخفيض معدّل البطالة، سيؤدي إلى زيادة قوى العرض من السلع والخدمات، والى تخفيض في الأسعار ومعدّل التضخّم، كما أنهم يعتبرون أن العلاج في مكافحة البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والركود يكون في تخفيض معدّلات الضرائب على الدخل والثروة الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة فرص التشغيل لقوة العمل.

إن حصيلة تطبيق هذه الفكرة في أمريكا؛ أدّت إلى تفاقم عجز الموازنة العامّة للدّولة ولم يكن لها تأثيرات إيجابيّة في خفض معدّلات البطالة (الدباغ، ٢٠٠٧).

٧. فكر مدرسة التوقعات الرشيدة :

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن التوقعات تكون رشيدة، إذا كان التنبؤ بالمتغيّرات الاقتصاديّة يتمّ وفقاً للمعلومات المتوافرة لديهم، وأن الأسعار والأجور مرنة وتتكيّف دائماً بسرعة طبقاً لحالة العرض والطلب، وأن البطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليس بسبب أنهم لا يجدون وظائف. لذا منهم من يعتبر أن تصحيح الاختلالات الكليّة المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة، تتطلب توفير الحريّة الاقتصاديّة، وتقييد دور الدّولة في النشاط الاقتصادي، وشفافيّة الأسواق، والمرونة التامّة في تغيّرات الأسعار والأجور حسب العرض والطلب (زنيني وشيشة، ٢٠٠٩).

٨. فكر المدرسة المؤسسيّة:

إن أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن المنافسة واقتصاديّات السوق فقدت فعاليّتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات، وهي السمة البارزة للنظام الرأسمالي الحالي، وإن مشكلة البطالة تعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطوّر العالية في الإنتاج والتكنولوجيا وبين النظام المؤسسي للرأسمالية، ويعتبرون أنه للخروج من مأزق الركود والبطالة؛ لا بدّ من الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الاقتصادي، والتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع العام، لذا لا بدّ من تدخّل نشط للدولة في الحياة الاقتصاديّة، والرقابة على الأسعار والأجور من أجل السيطرة على التضخّم. كما أنهم يرون أن التقدم التكنولوجي ألغى وسيلغي كثيراً من المهن والوظائف، وبالتالي سيؤدّي إلى المزيد من البطالة، وأن مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كميّة بل مشكلة كيفيّة، لذا لا بدّ من إعادة هيكلة العمل، والتوسع في مجال الخدمات الإنسانيّة كرعاية المسنين، ورياض الأطفال، والخدمات الصحيّة، والترويج والسياحة، والخدمات المنزليّة، ورعاية الأطفال (زكان وبلعباس، ٢٠١١).

علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي:

إن ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي يؤدّي إلى انخفاض معدّلات البطالة، وتفسّر هذه العلاقة من خلال قانون أوكن الذي يُنسب إلى الاقتصادي الأمريكي آرثر أوكن . لذلك فإن السياسات الموجهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتخفيض معدّلات البطالة تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو، حيث أن أيّة زيادة في معدّلات النمو لا بدّ أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة، فعندما ترتفع معدّلات النمو تؤدّي إلى ارتفاع نسبة التشغيل وإلى انخفاض معدّل البطالة، فمن خلال هذا القانون تمّ توضيح كيفيّة تأثير معدّل نمو الناتج على البطالة، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين التغيّرات في فجوة الإنتاج، والتغيّرات في معدّلات البطالة، حيث أن فجوة الإنتاج هي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الممكن، فقد قام أوكن ببيان أن هناك علاقة عكسيّة تبادليّة بين البطالة والنمو الاقتصادي، فبيّن انه إذا انخفضت البطالة بنسبة نقطة واحدة؛ يكون ذلك راجعاً إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ثلاث نقاط؛ والعكس صحيح، فقانون أوكن يربط بقوّة بين إمكانات النمو الحقيقي في بلد ما وانعكاسات ذلك على مستوى التشغيل في ذلك البلد، فتراجع الناتج القومي يعني إنتاجا أقل، وبالتالي ارتفاعاً لمعدل البطالة. فكلما كان التراجع كبيراً في الناتج انعكس ذلك على مستويات البطالة في المجتمعات (العيد والبهدي، ٢٠١٢).

لذلك إن معظم الدراسات التي حاولت تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة اعتمدت على قانون أوكن، غير أنه تبيّن وجود اختلاف في قيمته ما بين الدّول، وعلى الرغم من ذلك؛ فإن هذا القانون يبقى أساساً مهمّاً في تحليل هذه العلاقة، وفهماً لمشكلة البطالة، والبطالة الدوريّة بشكل خاص (محمد، ٢٠١١).

علاقة البطالة بالتضخّم:

كان موضوع العلاقة بين التضخّم والبطالة موضع بحث للاقتصادي الإنجليزي فيلبس (Philips)، حيث أجرى بحثاً على بريطانيا، وفقاً لسلسلة زمنيّة للبطالة والأجور، فوجد بأن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدّل البطالة، وأن الأجور تنخفض بشدة عندما ترتفع معدّلات البطالة، فقد اهتم فيلبس بدراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائيّة للمجتمع البريطاني من ١٨٦١ حتى ١٩٥٧ (احمد، ٢٠٠٨). حيث كشف وجود علاقة إحصائيّة قويّة بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكّان. ومعدّل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنيّة معيّنة، أي أن الفترة التي تقل فيها معدّلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقديّة؛ والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس فقد توصّل إلى وجود علاقة عكسيّة بين معدّل البطالة ومعدل التضخّم. وقد تمّ تمثيل تلك العلاقة بمنحى فيلبس، الذي يفسّر بأنه عندما يزداد مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد بمعدل كبير، فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وبأجور مرتفعة؛ الأمر الذي يؤدّي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج والذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سينعكس على الأسعار فتزيدها وبالتالي يخلق التضخّم. أي أن البطالة انخفضت في حين ارتفعت معدّلات التضخّم.

أما في حالة الركود والكساد (الطلب الكلي إما ثابت أو في انكماش)، وأن الأسعار ثابتة نسبيّاً أو في تراجع وهذا يعني تراجع التضخّم أو اختفائه وظهور البطالة. وتجدر الإشارة بأن العلاقة العكسيّة بين البطالة والتضخّم لم تثبت صحتها إطلاقاً، فهناك الكثير من الدّول قد شهدت الحالتين سويّاً وبشكل كبير، فكانت هناك معدّلات بطالة كبيرة ومعدّلات تضخم ملموسة، والتي سمّيت بحالة الركود التضخّمي، ومن هذه الحالات ما شهده الاقتصاد الأردني في بداية عقد التسعينات (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٨).

مساهمة الدراسة :

من خلال استعراض و مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البطالة ، التي أجريت على الاقتصاد الأردني ، يلاحظ بأنها لم تستخدم سوى متغيرين مثل دراسة (طالب ،٢٠١١) أثر النمو الاقتصادي على البطالة و دراسة (الديري ، ٢٠٠٤) العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة إلا أن ما يميز هذه الدراسة بأنها استخدمت أكثر من متغير كلي و حصر تأثيرها على البطالة في الأردن ، وذلك باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية و القياسية الملائمة التي لها علاقة بهذه الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الاقتصاد الأردني من ١٩٩٠-٢٠١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الاقتصاد الأردني من ١٩٩٠ ــ ٢٠١٣

المقدمة:

لقد تسببت الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة التي مرّت بالأردن في زيادة حجم البطالة في قوى العمل الأردنيّة، لتصل إلى مستويات عالية وغير مسبوقة، فوصلت البطالة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٩,٧% (دائرة الإحصاءات العامّة)، من حجم القوى العاملة، وبالرغم من تبني الحكومة برنامجاً للتصحيح الاقتصادي والذي سعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصاديّة من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامّة وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الادخار الوطني والاستثمارات الأجنبيّة وتخفيض معدّلات البطالة والفقر، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق أهدافه بسبب أزمة الخليج في عام ١٩٩١ بسبب عودة آلاف الأردنيين العاملين في دول الخليج (وخاصّة الكويت)، وتوقف المساعدات العربيّة إلى الأردن وتدني المساعدات الأجنبيّة مما اضطر الحكومة إلى وقف برنامجها التصحيحي وعدم العمل به (الديري، ٢٠٠٤). فأصبح من أولويّات الحكومة بعد ذلك دعم استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبيّة الصعبة، وتشجيع الادخار المحلي واستقطاب الاستثمارات الأجنبيّة والاستفادة منها.

وبسبب الارتباط الكبير بين معدّل البطالة والفقر في المجتمع الأردني؛ تبنّت الحكومة عدداً من السياسات التي تهدف إلى تخفيض هاتين المشكلتين على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي (عوض، ٢٠١٢)، فعلى المستوى الجزئي دعت السياسات الحكوميّة في هذا المستوى إلى العون المادي والمعنوي المباشر للفقراء والعاطلين عن العمل، من خلال برامج التوعية وبالتعاون مع المنظمات غير الحكوميّة، أما على المستوى الكلي فقد قامت الحكومة في هذا المستوى إلى تحرير الاقتصاد من التشوّهات المتراكمة من خلال تحسين ظروف الاستثمار والسياسات الماليّة والنقديّة والقيام بعملية تخاصّية واسعة لإعطاء القطاع الخاص فرصة لتوسيع نطاق عمليّاته الإنتاجيّة والتشغيلية، إضافة إلى تهيئة البيئة القانونيّة والتنظيميّة(الطلافحة،٢٠١٢).

وفي بداية عام ١٩٩٠ قام الأردن بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي، و الذي هدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي عن طريق مجموعة من السياسات الماليّة والتجاريّة، وسياسات سعر الصرف، وسياسة إدارة الدين الخارجي وإتاحة الفرصة للأردن للحصول على تسهيلات صندوق النقد الدّولي، والبنك الدّولي، وإعادة جدولة ديونه الخارجية من خلال اعتماد سقوف جديدة للاقتراض الخارجي (الديري، ٢٠٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني ١٩٩٠- ١٩٩٣:

واجه الاقتصاد الأردني تحديات كبيرة أثّرت بشكل سلبي على بنيته الهيكليّة، ومن هذه التحديات حرب الخليج (١٩٩٠)، حيث بلغت معدّلات البطالة ذروتها في الفترة ما بين عاميّ (١٩٩١ و ١٩٩٣)؛ مما أدّى إلى ارتفاع أعداد الأردنيين الباحثين عن العمل، حيث وصل معدّل البطالة إلى (١٨.٨%) (الإحصاءات العامّة، حالة البطالة في الأردن، ٢٠١٠). وتزامن هذا مع الإغلاق شبه الكامل لأسواق العمل الخارجية وارتفاع المديونيّة، وتقلّص الإنفاق الحكومي، وتراجع حجم الصادرات، فقامت الحكومة بوضع برنامج التصحيح الهيكلي للفترة من (١٩٩٠-١٩٩٣) بهدف رفع معدّلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدّلات البطالة (حسين واحمد ،٢٠١٢).

في عام ١٩٩٢ قام الأردن بوضع برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي من أجل إنعاش الاقتصاد، وذلك باستخدام مجموعة من السياسات الماليّة والنقديّة والتجاريّة وسياسات سعر الصرف، وذلك من أجل إعادة جدولة ديونه مع كل من نادي باريس، ونادي لندن والحصول على تسهيلات من صندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي، واعتماد سقوف جديدة للاقتراض الخارجي. وقد استمر برنامج التصحيح الاقتصادي الأول من فترة (١٩٩٢- ١٩٩٨)، ثم قام البنك الدّولي بتجديده من (١٩٩٨- ٢٠٠٤)، وكانت هذه آخر فترة طبّق فيها البرنامج بالتفاوض مع صندوق النقد الدّولي (عوض والمحادين، ٢٠١١).

نفّذ برنامج التصحيح الاقتصادي على عدة محاور تمثلت في السياسة الماليّة والنقديّة، والسياسة التجاريّة، وسعر الصرف وإدارة الدين الخارجي وإعانة الفئات المتضرّرة (عماري والشخاترة، ٢٠٠٦).

أولاً: السياسة الماليّة: كان هدف السياسة الماليّة في برنامج التصحيح تخفيض العجز في الموازنة العامّة، من خلال الحدّ من التهرّب الضريبي، والتخفيض من الإعفاءات الضريبية ومراجعة الزيادة في ضريبة الدخل لرفع حصيلة الإيرادات وتخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسيّة ومنحها لذوي الحاجة فقط، ورفع الدعم عن المحروقات لزيادة إيرادات الخزينة وتخفيض نسبة العاملين في القطاع العام وإبقاء الأجور منخفضة في القطاع العام لتشجيع القطاع الخاص (الطلافحة، ٢٠١٢).

ثانياً: السياسة النقديّة: هدف البرنامج إلى تطبيق سياسة نقديّة انكماشيّة تقوم على تحقيق التوازن في سعر صرف الدينار الأردني، وضبط معدّلات التضخّم. وللوصول إلى هذا الهدف؛ قامت الحكومة برفع أسعار الفائدة المحليّة من أجل زيادة تدفق الأموال من الخارج وزيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الودائع والادّخار المحلي، وزيادة الائتمان الذي يسمح للمستثمرين بتمويل استثماراتهم، كما قامت بهيكلة المؤسسات التي تملك حصة صغيرة في البنوك للحصول على استقرار نقدي (الديري، ٢٠٠٤).

ثالثاً: السياسة التجارية: هدف برنامج التصحيح -من خلال هذه السياسة- إلى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال اتباع سياسة إحلال الصادرات، بهدف الرفع من الصادرات السلعيّة والخدماتيّة. وزيادة القدرة الإنتاجيّة، والبحث عن أساليب جديدة لزيادة التصدير، واستخدام الأساليب الحديثة في تطوير القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتخفيض معدّلات الواردات الزراعيّة، وتطوير الصناعات الإنتاجيّة الأردنيّة من أجل زيادة معدّلات التصدير فيها، وقد كان من بين هذه السياسات التي استخدمتها تطبيق التعرفة الجمركيّة ورفع الضريبة على السلع الاستهلاكيّة المستوردة للحد منها.

وقد عمل هذا البرنامج على تطبيق نفس قيمة الضريبّة للمنتجات المحليّة الاستهلاكيّة على الواردات المماثلة لهذه المنتجات (الخصاونة وآخرون ،٢٠٠٦).

رابعاً: سياسة سعر الصرف: هدفت هذه السياسة -من خلال برنامج التصحيح- على عدم تدخّل الدّولة في تحديد سعر الصرف، وذلك بعدم تدخلها في فوائد الدين الخارجي واستخدام الاحتياطي من العملات الأجنبيّة، والقيود على التجارة الخارجيّة، وهذا كان بناءً على توصيات من صندوق النقد الدّوليّ، بعد الأخذ بعين الاعتبار قيمة الصادرات واحتياطي البلد من العملات الأجنبيّة (عوض والمحادين، ٢٠١١).

خامساً: سياسة إدارة الدين الخارجي: لقد أعطى البرنامج أهميّة كبيرة لسياسة الدين الخارجي؛ لأنها المحدد لقيمة التمويل الخارجي ومستوى استحقاق الدين الخارجي، وعليه، فقد قامت الحكومة برفع جميع الالتزامات الماليّة المترتبة عليها من خلال أقساط وفوائد الدين الخارجي، سواء أكان بالدفع أم بإعادة الجدولة. كما قام البرنامج بوضع سقوف للاقتراض الخارجي وتقليل القروض قصيرة ومتوسطة الأجل (عوض والمحادين، ٢٠١١).

سادساً: حماية الفئات المتضرّرة: من صفات هذا البرنامج أنه يؤثر سلباً في الفترات الأولى على المجتمع، فضلاً عن ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي له، وارتفاع أسعار الواردات الاستهلاكيّة والرأسماليّة ورفع الدعم الحكومي عنها (الفانك، ٢٠٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: السياسات القطاعيّة: أخذت هذه السياسات حيّزاً كبيراً في برنامج التصحيح، فبالنسبة لقطاع الزراعة؛ قام البرنامج على زيادة مستوى الدعم للإنتاج الزراعي، والحيواني والأعلاف والأسمدة والمبيدات (عوض، ٢٠١١).

برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني ١٩٩٩- ٢٠٠٦:

في هذه المرحلة تولّى صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم العرش، وذلك في عام (١٩٩٩)، ومنذ تولّيه الحكم اعتبر أن العمل على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من أولويّات المرحلة القادمة، فواصل ببرنامج التصحيح الاقتصادي بالتفاوض مع البنك الدّولي حتى عام (٢٠٠٤)، واعتمد خطة تنمية خماسيّة جديدة للفترة الواقعة ما بين عاميّ (١٩٩٩ و ٢٠٠٣)، من أجل الإسراع في السياسات فضلاً عن تحقيق الأهداف الاقتصاديّة نحو تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق تحرير الاقتصاد، وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات العربيّة والأجنبيّة، وتعزيز دور القطاع الخاص (الديري، ٢٠٠٤).

وتبنّت الحكومة في هذه الفترة برنامجين أخريين للتصحيح الاقتصادي، الأول خلال الفترة من (١٩٩٩- ٢٠٠١)، حيث هدف إلى رفع معدّلات النمو الحقيقي، وتخفيض معدّلات التضخّم وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبيّة، والعمل على خلق فرص عمل جديدة، والحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة، ثم بدأ البرنامج الثاني في الفترة من (٢٠٠٢- ٢٠٠٤)، مواصلته لبرنامج التخاصّية في الأردن، والانفتاح الاقتصادي من أجل الاندماج في الاقتصاد العربي والعالمي (الدباغ، ٢٠٠٧).

ومن ثمّ اعتمدت الحكومة خلال الفترة من (٢٠٠٤- ٢٠٠٦) خطّة أخرى للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة ركّزت على تحقيق الاستقرار المالي، والنقدي، من خلال استقرار سعر الصرف واستقرار أسعار السلع والخدمات، وتفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وذلك لزيادة توعية الأداء الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي، (عوض، ٢٠١١). وقد حققت هذه البرامج أثاراً إيجابيّة على الاقتصاد الأردني، حيث شهدت معدّلات النمو ارتفاعاً بلغ (٨.٤٩%) في عام ٢٠٠٥م، و(٤.١١%) في عام ٢٠٠٦م، على التوالي (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠٠٩). كما أن لهذا البرنامج آثار سلبية منها : انخفاض قيمة العملة الوطنية ، وتراجع الاستثمار وارتفاع مستويات الفقر و البطالة و التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار و انخفاض النمو الاقتصادي و تحويل رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشّرات الاقتصاد الأردني من ١٩٩٠- ٢٠١٣:

إن سياسات التكيّف والإصلاح التي قام بها الأردن كسياسة اقتصاديّة لفترة ما بعد ١٩٩٠، كان الهدف من ورائها معالجة المشكلات الاقتصاديّة التي كان يعاني منها الاقتصاد الأردني، فتركّزت هذه السياسات على تقليص عجز الموازنة، وعجز ميزان المدفوعات وتحرير التجارة والأسعار، وتشجيع الاستثمار.

وقد شهد الأردن تطوّرات عدّة في الفترة ما بين عاميّ ١٩٩٠ و ٢٠١٣ في كل من معدّلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخّم ومعدّلات النمو السكّاني، فهذه المعدّلات تعكس واقع الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة ومدى تعافيه أو تعثره (طالب، ٢٠١١).

وتظهر متغيّرات الاقتصاد الأردني من خلال المؤشرات الآتية:

- معدّل النمو السكّاني، ويعكس عرض العمل.
- البطالة من خلال خصائصها وأسبابها وطرق علاجها.
- معدّل النمو الاقتصادي من خلال تطوّر الناتج المحلي الإجمالي.
- تدفّقات الاستثمار.

وفيما يأتي تبيان لكل مؤشر على حدة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشر النمو السكّاني:

شهد النمو السكّاني في الأردن انخفاضاً في معدّلاته في الفترة الممتدة ما بين (١٩٩٤-١٩٩٩)، حيث بلغ (٣,٨٨%) و(١,٧٩%) على التوالي، مقارنته بعام ١٩٩٢ الذي بلغ فيه معدّل النمو السكّاني (١١,٢%)، (بيانات دائرة الإحصاءات العامّة)، ويعود ذلك لارتفاع معدّل المواليد وانخفاض معدّل الوفيات من جهة، والهجرة إلى الخارج من جهة أخرى، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصاديّة والسياسيّة في المنطقة، وتدفّق عشرات الآلاف من العمالة العربيّة والأجنبيّة إلى الأردن منذ منتصف عقد السبعينات، وعودة عشرات الآلاف من الأردنيين من الخارج (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٢).

الجدول ١. التطوّر السنوي لمعدّلات النمو السكّاني في الأردن خلال الفترة من(١٩٩٠-٢٠١٣)

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدّل النمو السكّاني	٣.٧	١١.٢	٥.٢	٤.٥	٣.٩	٣.٢	٣.١	٣.١	٣.٠	١.٨	٢.٤	٢.٥
السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدّل النمو السكّاني	٢.٤	٢.٥	٢.٤	٢.٣	٢.٣	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدّولي.

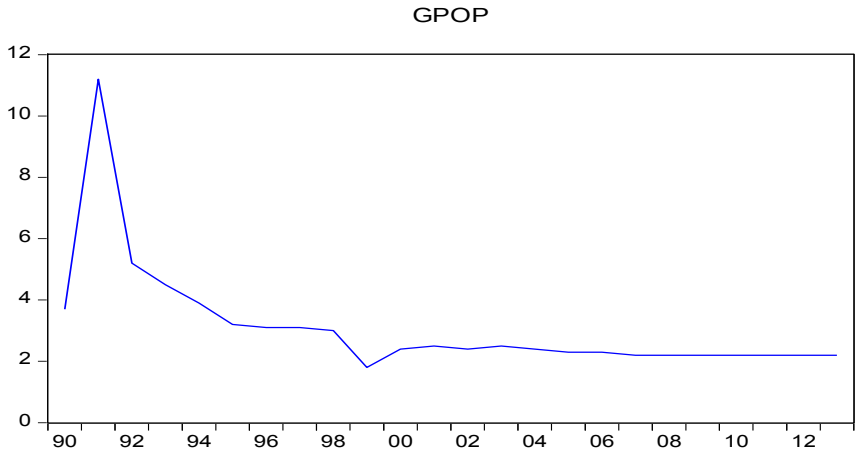

الشكل ١. التطوّر السنوي لمعدّلات النمو السكّاني في الأردن خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٣)

وما زال النمو السكّاني في تزايد، حيث تشير البيانات السكّانيّة الصادرة من دائرة الإحصاءات العامّة إلى أن عدد السكّان في الأردن قد بلغ ٦.٥٣ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٣، شكّل الذكور ما نسبته ٥٢,٣% من مجموع السكّان، في حين كانت نسبة الإناث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٧,٧%. وقد بلغ معدّل النمو السنوي للسكّان ٢,٢%؛ الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدّل نمو القوى العاملة والذي زاد من معدّلات البطالة، وخفض المستوى العام للأجور، وأثّر على المستوى المعيشي وانخفاض الادخار والاستثمار، وانخفاض معدّل النمو الاقتصادي والدخل الفردي (الدباغ، ٢٠٠٧).

ويتوزع سكّان المملكة بشكل غير متوازن على المحافظات، فقد أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامّة أن نسبة كبيرة من سكّان المملكة (تزيد على ٧٠%) يقيمون في ثلاث محافظات هي: العاصمة عمّان، واربد، والزرقاء. وتمثل محافظة العاصمة حوالي ٣٨% من سكّان المملكة، في حين لا يتجاوز سكّان محافظة الطفيلة ١,٥% من سكّان المملكة.

وينعكس التوزيع غير المتوازن على الأقاليم أيضاً، في حين تتركّز الكثافة السكّانيّة في إقليم الوسط، ويعتبر إقليم الجنوب أقل جذباً للسكّان، حيث يشكل أقل من عشر سكّان المملكة أو ما نسبته ٩,٥%.

ويقيم أكثر من ثلاثة أرباع سكّان المملكة أو ما نسبته ٧٩% من مجموعهم في المجتمعات السكّانيّة الحضريّة (وهي التجمّعات التي يبلغ عدد سكّانها عن (٥) آلاف نسمة فأكثر حسب نتائج التعداد العام للسكّان والمساكن عام ١٩٩٤) (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٤)، الأمر الذي أحدث ضغوطاً كبيرة على الموارد والخدمات، وآلية السوق في هذه التجمعات.

ويمكن إجمال هذه الزيادة في ارتفاع عدد سكّان المملكة في عدة عوامل منها ما يأتي (طالب، ٢٠١١):

١. الهجرات القسريّة لأعداد كبيرة من السكّان من الدّول المجاورة للأردن، كفلسطين وسوريا والعراق، نتيجة للحروب والأوضاع السياسيّة المضطربة التي تشهدها هذه المناطق.

٢. العمالة الوافدة الدّولية القادمة بحثاً عن فرص عمل في الأردن.

٣. الانخفاض الملموس في معدّل الوفيات، عمّا كان سائداً في السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات البطالة:

شَهدَ الاقتصاد الأردني خلال الفترة من ١٩٩٠ ولغاية ٢٠١٣ تغيّراً ملحوظاً في مستويات البطالة، يعود إلى التغيرات السياسيّة والاقتصاديّة التي مرّت بها البلاد، ففي عام ١٩٩٠ بلغ معدّل البطالة -حسب مسوحات البطالة والعمالة لدائرة الإحصاءات العامّة- حوالي (١٦,٨%)، وبلغت في عام ٢٠١٣ حوالي (١٢,٩%).

الجدول ٢. تطوّر معدّلات البطالة السنوي في الأردن خلال الفترة من (١٩٩٠- ٢٠١٣)

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدّل البطالة	١٦.٨	١٥.٨	١٧.٧	١٩.٧	١٨.٣	١٤.٦	١٣.٧	١٣.١	١٢.٤	١٣.١	١٣.٧	١٥.٨
السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدّل البطالة	١٦.٢	١٥.٤	١٢.٤	١٤.٩	١٤.٠	١٣.١	١٢.٧	١٢.٩	١٢.٥	١٢.٩	١٢.٢	١٢.٩

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدّولي.

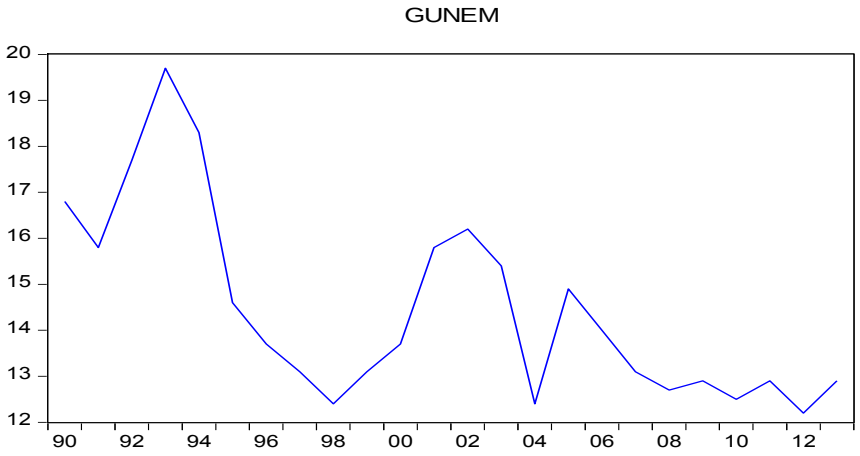

الشكل ٢. التطوّر السنوي لمعدّلات البطالة في الأردن خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٣)

خصائص البطالة في الأردن:

لمشكلة البطالة في الأردن عدة خصائص تسهم في توضيح أبعادها المختلفة وتساعد في رسم السياسات الملائمة من أجل التسريع في علاجها (العتوم، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. حجم المساهمة في قوّة العمل:

وفقاً للمؤشرات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامّة لعام ٢٠١٣؛ فإن حجم القوى العاملة في الأردن قدّر بحوالي ١,٤٣٦,٠٢٠ مشتغلاً ومتعطّلاً، كما قدّرت نسبة المشتغلين من السكّان في سوق العمل بحوالي ٣٤%، بينما بلغت نسبة السكّان الناشطين اقتصادياً ٣٩%، وبلغت نسبة السكّان غير الناشطين اقتصادياً ٦١%، وتركّز ٤٠% من المشتغلين في العاصمة عمان، وبلغت نسبة المشتغلين الأردنيين دون الثانوية ٤٩,٦%، فيما بلغ ٣٢,٥% من المشتغلين الأردنيين في الفئة العمريّة من ٣٠-٣٩ عام.

وقد بلغ عدد العمالة الوافدة المسجلة لدى وزارة العمل لعام ٢٠١٣ حوالي (٢٨٠,٢٦٣) عاملاً وافداً، حيث تشكّل العمالة المصريّة نسبة ٦٧,٩٦% من إجمالي العمالة الوافدة، كما أنه لا يوجد بيانات رسميّة عن أعداد العمالة السوريّة التي تعمل في السوق الأردنيّة (بيانات وزارة العمل، ٢٠١٤).

٢. توزيع البطالة حسب الجنس :

يوضّح الجدول رقم (٣) التوزيع النسبي للمتعطّلين عن العمل حسب الجنس خلال فترات مختلفة، ويلاحظ أن نسبة العاطلين عن العمل ترتفع عند فئة الذكور، حيث تتراوح ما بين (٦٥,٥%- ٧٦,١%) في حين تتراوح النسبة عند الإناث ما بين (٢٣,٩%- ٣٤,٥%) (بيانات دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٣).

الجدول ٣. التوزيع النسبي للمتعطّلين عن العمل حسب الجنس في الأردن خلال فترات مختلفة

الجنس	معدّلات البطالة (%)				
	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٣
ذكور	٧٣,٤	٧٥,٨	٧٦,١	٦٥,٥	٦٩,٢
إناث	٢٦,٢	٢٤,٢	٢٣,٩	٣٤,٥	٣٠,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٤، ص:٥٢، ٣٠٠، ٤٥١).

٣. توزيع البطالة حسب الفئات العمريّة:

يوضّح هذا المؤشر المشكلات التي يواجهها سوق العمل الأردني، من حيث التخصصات العلميّة المطلوبة والراكدة، وخلق تخصصات جديدة، والتدريب على مهن جديدة ومهن كانت مقتصرة على العمالة الوافدة، ويبين الجدول رقم (٤) أن البطالة منتشرة بشكل كبير عند فئة الشباب التي تدخل سوق العمل لأول مرة وهي فئات الشباب حتى سن ٢٤ عاماً، حيث وصلت نسبتهم في عام ٢٠١٣ إلى ٤٥,١% من إجمالي العاطلين عن العمل، ويرجع ارتفاع هذه النسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من البطالة عند الشباب إلى عامل الخبرة ومدى الموائمة بين مخرجات وحاجات السوق، وإلى ضرورة العمل على خلق فرص عمل متزايدة ومتلائمة مع حاجات الشباب الخريجين الجدد من المعاهد والجامعات بما يتناسب مع الخبرة العمليّة لهذه الفئة.

ويلاحظ بأن تركّز البطالة بين فئات الشباب ينطوي على حدوث مخاطر في منظومة القيم الاجتماعيّة والأخلاقيّة التي قد تؤدّي إلى انحرافات متعددة نتيجة الشعور بالإحباط ومحاولة البحث عن وسائل لإشباع الحاجات مثل: تعاطي المخدّرات والاتجار بها، ولعب القمار، أو عمليّات الاحتيال والسرقة، وغيرها من الجرائم (عقون، ٢٠١٠).

الجدول ٤. التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الفئات العمريّة في الأردن خلال فترات مختلفة

فئة العمر	التوزيع النسبي(%)														
	١٩٩١			١٩٩٦			٢٠٠٠			٢٠٠٩			٢٠١٣		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
١٥-٢٤	٤٧	٧٧,١	٥٥,٣	٥١,٩	٥١,٦	٥١,٨	٥٣,٦	٤٦,٣	٥١,٨	٥٠,٣	٤٥,٥	٤٨,٩	٤٨	٤٩,٣	٤٥,١
٢٥-٣٩	٢٧,٤	٢٠,٧	٢٥,٧	٣٣	٤٦,٧	٣٦,٣	٣٢,٦	٥٠,٢	٣٦,٨	٣٤,٠	٥٠,١	٣٩,٦	٤٢,٦	٣٨,٢	٥٢,٤
٤٠+	٢٥,١	٢,٢	١٩	١٤,٦	١,٦	١١,٣	١٣,٥	٣,٥	١١,١	١٥,١	٤,٤	١١,١	٩,٤	١٢,٥	٢,٥

المصدر : (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٣، ص:٥٢، ٥٦٦).

٤. توزيع البطالة حسب المحافظات :

يوضّح الجدول رقم (٥) مدى التباين في نسب البطالة في محافظات المملكة، ويرجع إلى موقع المحافظة وظروفها الاقتصاديّة، فمن خلال الجدول؛ يلاحظ بأن العاصمة عمّان سجّلت أكبر نسبة للبطالة، حيث بلغت ما بين (٣٢,٢%- ٤٣,٨%) في عام (٢٠١٣) وفي عام (١٩٩٦)، تليها محافظة الزرقاء ومحافظة اربد، حيث بلغت ما بين (١٣,٦% - ٢٢,٤%) و(١٩,٤% - ٢٠,٤%)، ويعود هذا للتمركز السكّاني في كل من العاصمة، والزرقاء، واربد؛ كون هذه المحافظات الثلاث تستحوذ على أكبر معدّلات للكثافة السكّانيّة في المملكة، حيث بلغت الكثافة السكّانية في هذه المحافظات حوالي (٧١%)، حسب تعداد السكّان والمساكن لدائرة الإحصاءات العامّة، وقد سجلت كل من العقبة، والبلقاء، وعجلون، انخفاضاً في نسب البطالة، حيث يعود هذا الانخفاض إلى اعتماد ساكني هذه المحافظات على قطاع الزراعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٥. التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المحافظات في الأردن خلال فترات مختلفة

المحافظة	التوزيع النسبي(%)				
	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٣
عمان	٤٠,٧	٤٣,٨	٣٨,٠	٣٤,١	٣٢,٢
الزرقاء	٢٢,٤	١٥,٥	١٥,٤	١٤,٦	١٣,٨
اربد	٢٠,٤	١٣,٩	١٧,٤	١٩,٣	١٩,٤
البلقاء	٦,٨	٧,٧	٦,٥	٦,٧	٧,٥
الكرك	٣,٦	٧,٦	٥,٣	٥,٧	٦,١
معان	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٧	٢,٠
المفرق	٣,٣	٢,٢	٤,٥	٤,٥	٥,٥
الطفيلة	١.٠	٠,٨	١,٥	١,٨	٢,٣
مأدبا	-	٢,٨	٣,٢	٣,١	٣,٨
جرش	-	١,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٧
عجلون	-	١,٢	٢,٠	٣,٠	٢,٤
العقبة	-	١,٤	١,٤	٢,٣	٢,٣

المصدر : (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٣، ص:٦٥، ٣٠٣، ٤٥٥).

٥. توزيع البطالة حسب الحالة الزوجيّة :

يبيّن الجدول رقم (٦) أن نسبة البطالة عند فئة الأعزب تشكل نسباً أكبر من نسب البطالة عند فئة المتزوجين، إذ بلغت نسبة التعطّل عند فئة الأعزب ما بين (٦٤,١%-٧٢,٣%) خلال العام (١٩٩١) والعام (٢٠١٣)، ويعود الانخفاض في هذه النسب عند فئة المتزوجين إلى أن الغالبيّة العظمى من هذه الفئة لا تقبل على الزواج إلا بعد تأمين فرص عمل مناسبة لهم.

الجدول ٦. التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحال الزوجيّة في الأردن خلال فترات مختلفة

الحالة الزوجية	التوزيع النسبي(%)				
	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٣
أعزب	٦٤,١	٧٠,١	٦٩,٤	٦٩,٨	٧٢,٣
متزوج أو سبق له الزواج	٣٥,٩	٢٩	٣٠,٢	٢٣,٢	٢٧,٧

المصدر: (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٣، ص:١٢٥).

٦. توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي:

تبيّن بيانات الجدول رقم (٧) أن نسب البطالة ترتفع عند فئة أقل من الثانوية العامّة، حيث بلغت ما بين (٤٦% - ٤١,٣%)، ومن ثم تأتي في فئة خريجي كليات المجتمع (دبلوم متوسط) والتي تتراوح نسبة التعطّل عندهم ما بين (٢٤,٦% - ١٠,١%)، والملاحظ في عام ٢٠١٣ هو تفشّي البطالة عند فئة المتعلمين الجامعيين التي أخذت المركز الثاني بعد فئة الأقل من الثانوية العامّة، حيث بلغ (٣٩,٨%)، وقد يعود هذا إلى توجهاتهم نحو العلوم التربويّة والإنسانيّة والتجاريّة والتخصصات العلميّة التي عليها إشباع في سوق العمل الأردني (عوض، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٧. التوزيع النسبي للمتعطّلين حسب المستوى التعليمي في الأردن خلال فترات مختلفة

المستوى التعليمي	التوزيع النسبي(%)				
	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٣
اقل من ثانوية عامة	٤٦,٠	٦٢,٧	٥٩,٠	٤٦,١	٤١,٣
ثانوية عامة	١٧,٧	١٤,٣	١٢,٥	٩,٧	٨,٢
دبلوم متوسط	٢٤,٦	١٤,٩	١٣,٦	١٢,١	١٠,١
بكالويوس / دراسات عليا	١١,٧	٨,١	١٤,٩	٣١,٠	٣٩,٨

المصدر: (دائرة الإحصاءات العامّة، ١٩٩٣، ص:٤٨٣).

٧. توزيع البطالة حسب مدّة التعطّل :

الجدول رقم (٨) يبيّن التوزيع النسبي للمتعطّلين حسب مدة التعطّل في الأردن، حيث تمّ تقسيم البطالة حسب ثلاث فترات، قصيرة الأجل (أقل من سنة)، ومتوسطة الأجل (من سنة – سنتين)، وطويلة الأجل (سنتان فأكثر). ومن خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة تعطّل كانت في الفترة القصيرة وبنسبة (٧٦,٧%) في عام ٢٠٠٠، ثم أخذت الفترة القصيرة في عام ١٩٩١ نسبة بلغت حوالي (٣٤,٦%)، وبلغت النسبة في عام ١٩٩٦ للفترة الطويلة حوالي (٤٢,٢%)، وبلغت النسبة للفترة المتوسطة في عام ١٩٩١ حوالي (٢٧,٣%)، الأمر الذي يدل على إقبال الأيدي العاملة لسوق العمل، أما ارتفاع النسب بشكل عام؛ فإن سببه يعود إلى الأزمات الاقتصاديّة، وعدم توافر فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، فضلاً عن زيادة أعداد الباحثين عن عمل (عوض، ٢٠١١).

الجدول ٨. التوزيع النسبي للمتعطلين حسب مدّة التعطّل في الأردن خلال فترات مختلفة

مدة التعطل	التوزيع النسبي(%)				
	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٣
اقل من سنة	٣٤,٦	٣٥,٤	٧٦,٧	٦٥,١	٦٠,٤
١-٢ سنة	٢٧,٣	٢٢,٤	١٣,٥	٢٠,٩	٢١,٧
اكثر من سنتين	٣٨,١	٤٢,٢	٩,٨	١٤,٠	١٧,٧

المصدر: (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠١٣، ص:٦٣).

سمات سوق العمل الأردني:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمثل سوق العمل الأردني ظاهرة فريدة من حيث خصائصه ومكوّناته، حيث يتصف بمجموعة من السمات التي تميّزه عن غيره من الأسواق في المنطقة، والتي من أبرزها ما يأتي (طالب، ٢٠١١):

- يعتبر سوق العمل الأردني مستقبلاً ومورداً للعمالة في آن واحد، فهو يصدّر قوى عاملة ذات تعليم وتأهيل مرتفعين، ويستورد قوى عاملة للقطاعات التي لا يقبل الأردنيون على العمل بها (طالب، ٢٠١١).
- الدور الكبير الذي تلعبه المتغيّرات والظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والديموغرافية والسياسيّة والتعليميّة في التأثير على خصائص سوق العمل الأردني، والتي أدّت إلى زيادة عرض القوى العاملة عن الطلب عليها، مما أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة (العتوم، ٢٠٠٣).
- الاختلال في توزيع القوى العاملة على المستوى القطاعي والتعليمي والمهني، الذي يعتبر من أهمّ وأبرز المشكلات التي يعاني منها سوق العمل الأردني (الطلافحة، ٢٠١٢).
- اتسمت معدّلات البطالة بالاستقرار النسبي، حيث كان معدلها حوالي (١٣%) خلال السنوات الخمس الأخيرة.

البطالة في السوق الأردني:

إن مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي، فقد عانت ولم تزل تعاني منها الكثير من اقتصاديات الدّول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالبطالة من أهم الأسباب التي تؤدّي إلى تفشي الفقر والعديد من المشكلات الاجتماعيّة، والاقتصاد الأردني عانى وما زال يعاني من مشكلة البطالة في مختلف المراحل التي مر بها (مراد، ٢٠١٠).

أهم سمات البطالة في السوق الأردني:

- وجود بطالة هيكليّة تشمل شريحة محددة من القوى العاملة الأردنيّة، تتمثل في فئة المتعلمين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم مع الوظائف المعروضة ومع الأجور والرواتب المتدنية التي (الخصاونة وآخرون، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجود ظاهرة البطالة السلوكيّة المتمثلة في عزوف الأردنيين الباحثين عن عمل، قبول الفرص المعروضة في السوق والنظرة الدونيّة لها (عوض، ٢٠١١).

أسباب البطالة في الأردن:

يُعَدُّ تحديد الأسباب الحقيقية للبطالة أمراً صعباً وليس سهلاً، وذلك لاختلاف الأسباب من اقتصاد إلى أخر، وذلك تبعاً للسياسات والإصلاحات المتّبعة في كل دولة، فالاقتصاد الأردني اقتصاد يعتمد على المساعدات والدعم الخارجي، لذلك فإن النمو السائد في الأردن غير حقيقي؛ لأنه لا يعتمد على زيادة إنتاجيّة القطاعات، فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي ينتج عن المساعدات الدّوليّة، وتحويلات الأردنيين في الخارج ولا ينتج عن جهود استثماريّة، لذلك يمكن تقسيم أسباب البطالة في الأردن إلى قسمين، وهي: أسباب ناجمة عن الطلب، وأسباب ناجمة عن العرض (الطلافحة والفهداوي، ٢٠١٢).

١. أسباب البطالة الناجمة عن الطلب :

أ. انخفاض معدّل النشاط الاقتصادي (الخصاونة وآخرون، ٢٠٠٦): إن الاقتصاد الأردني واجهت تراجعاً ملحوظاً في معدّلات النمو الاقتصادي في بداية التسعينات، حيث بلغ معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي (٢,٣٤%) خلال الفترة ما بين (١٩٩٠ – ١٩٩١)، ويعزى ذلك إلى الآثار السلبيّة التي نجمت عن أزمة الخليج، وانخفاض أسعار النفط العالميّة، فقامت الحكومة بتبني برنامج تصحيح اقتصادي سنة ١٩٩٢، من أجل مواجهة أزمة المديونيّة الخارجيّة، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، والبحث عن بدائل من أجل مواجهة انخفاض المساعدات الدّولية الكبيرة التي بلغت لعام ١٩٩٢ حوالي (١٣٧,٤) مليون دينار، مقابل (٢٠٦,٣) مليون دينار سنة ١٩٨١، كما بلغت تحويلات الأردنيين من الخارج لسنة ١٩٩١ حوالي (٣٠٧,٣) مليون دينار مقابل (٤٧٠) مليون دينار سنة ١٩٨٤. وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الاقتصاد الأردني أن يحقق نمواً اقتصاديّاً فعليّاً في عام ٢٠٠٠ قدر بنسبة (٣,٩%)؛ لكنه لم يدم طويلاً، ففي بداية عام ٢٠٠٨ شهد الاقتصاد الأردني ارتفاعاً كبيراً في معدّلات التضخّم قدّر بحوالي (١٨,٨%) مقابل (٤,٦%) سنة ٢٠٠٧؛ الأمر الذي أثّر بشكل سلبيّ على حجم الاستثمارات، وبالتالي على مستويات النمو الاقتصادي. أما أثر الأزمة العالميّة على الاقتصاد الأردني فتمثل من خلال تراجع النشاط الاقتصادي الأردني بحوالي (٣,٩%) عام ٢٠٠٩، و(٣%) لعام ٢٠١٠، وذلك بسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض السعر العالميّ للنفط بمعدل (٢٥%)، والذي أدّى إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبيّة بمعدل (٤٥%)، وانخفاض حجم الاستثمار المحلي بمعدل (٢٠%)، والصادرات وتحويلات العاملين من الخارج بمعدل (١٣%) (عوض، ٢٠١١).

ب. تراجع الطلب على الأيدي العاملة الأردنيّة : يمكن إرجاع سبب انخفاض الطلب على الأيدي العاملة الأردنيّة إلى انخفاض حجم الاستثمارات في الدّول التي تعتمد على العمالة التقليديّة والى الركود الذي ساد أسواق العمل في دول الخليج العربي، إذ يُعَدُّ الخليج الوجهة الأكثر طلباً في المجتمع الأردني (العتوم،٢٠٠٣).

ج. انخفاض الاستيعاب في القطاع الحكومي : في فترة السبعينات والثمانينات كان القطاع الحكومي يستحوذ على أكثر من نصف القوى العاملة موزعين في مجالات مختلفة كالصحّة، والتعليم، والدفاع، وغيرها من الوظائف الحكوميّة، حيث استحوذ القطاع الحكومي على نسبة (٣٤,٧%) من مجموع العاملين في عام ١٩٩٦.

وعلى الصعيد الأخر لم يوفّر القطاع الخاص فرص عمل كافية لاستيعاب الأيدي العاملة الفائضة عن حاجة القطاع الحكومي، ففي عام ٢٠٠٨ لوحظ أن العاملين في القطاع الخاص يشكلون أكثر من ثلثي العاملين في المنشآت العامّة وبنسبة مقدارها (٦٨,٨%)، ووفقاً لبيانات مسح العمالة والبطالة لسنة ٢٠٠٨ الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامّة، وتقديرات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية؛ فإن معظم العاملين في القطاعين العام والخاص هم عاملون بأجر، ويشكلون نسبة (٨٤%) (عوض، ٢٠١١).

د. العمل في المشاريع الاستثماريّة الرأسماليّة: لا تُعَدُّ كل المشاريع مشاريع كثيفة اليد العاملة، فهناك الكثير من هذه المشاريع تُعَدُّ مشاريع كثيفة رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأيدي العاملة، لذلك قامت الحكومة الأردنيّة بتطبيق سياسات الإعفاءات الجمركيّة، والضريبيّة على كل الاستثمارات التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة أكثر من المشاريع التي تعتمد على كثافة رؤوس الأموال (طاقة وآخرون، ٢٠٠٨).

٢. أسباب البطالة الناجمة عن العرض:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. الزيادة السكّانيّة: لقد شهد الأردن نمواً كبيراً في معدّل النمو السكّاني، حيث قدّر بنسبة (٧,٣%) ما بين عاميّ (١٩٥٢ و٢٠٠٤) (دائرة الإحصاءات العامّة)، الأمر الذي أدّى إلى زيادة عرض العمل وارتفاع معدّلات البطالة عند الفئة النشطة من المجتمع (الطلافحة، ٢٠١٢).

ب. إقبال المرأة على سوق العمل: أصبح إقبال المرأة الأردنيّة على سوق العمل إقبالاً كبيراً بسبب ارتفاع المستوى التعليمي لها وقسوة الظروف المعيشيّة السائدة، والانفتاح العالمي، فقد بلغ متوسط الإناث الحاصلات على درجة البكالوريوس فأكثر حوالي (٧٢,٦%) في عام ٢٠١٣، أما متوسّط نسبة الإناث الحاصلات على درجة الدبلوم المتوسط حوالي (٤٢,٤%) (وزارة العمل، ٢٠١٤).

ج. العمالة الوافدة: تشير الإحصاءات الرسميّة إلى أن عدد العمال الوافدين قد بلغ في ٢٠١٣ حوالي (٢٨٠) ألف عامل، موزعين على الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة، فيعمل حوالي ٣٠% في القطاع الزراعي، و٣٦% في قطاع الخدمات، وحوالي ٩% يعمل في قطاع الإنشاءات. وعلى الرغم من تركّز العمالة الوافدة في المهن التي لا يقبل عليها العمال الأردنيون لأسباب عدّة؛ إلا أن الوظائف في قطاع الخدمات تشهد إقبالاً من العمال الأردنيين، وتعتبر العمالة المصريّة والسوريّة من أكثر الأيدي العاملة الوافدة في الأردن، مع تواجد عدد من الأيدي العاملة العراقيّة جاءت بعد حرب العراق، أمّا العمالة الأجنبيّة فأكثرها من أسيا (العتوم، ٢٠٠٣).

د. ضعف موائمة مخرجات التعليم مقارنة بحاجة سوق العمل: فالإحصاءات العامّة تشير إلى زيادة كبيرة في عدد الخريجين من مختلف مراحل التعليم، وبالتالي زيادة عدد الأفراد في سوق العمل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل أن يتناسب النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل؛ إلا أنها ما زالت لم تحقق الهدف، وقد أشارت دراسات ديوان الخدمة المدنيّة إلى وجود خلل في طبيعة تخصصات هؤلاء الخريجين، وعدم حاجة الاقتصاد إليها؛ الأمر الذي أدّى إلى زيادة نسب العاطلين عن العمل، ففي عام ٢٠١٣ بلغ عدد المتعطّلين من حملة دبلوم كليات المجتمع حوالي (١٩,٨%)، ومن حملة البكالوريوس حوالي (١٦,٤%)، و(١٢,٥%) من حملة الثانويّة (مسح العمالة والبطالة ،٢٠١٣)؛ الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في السياسات التعليميّة الموجودة حاليّاً لكي تتواءم مخرجاتها مع حاجة سوق العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدرته الاستيعابيّة. وهناك أسباب عديدة لضعف موائمة مخرجات التعليم منها (الدباغ، ٢٠٠٧):

أ. المناهج الدراسيّة في التعليم التقليدي لا تقوم عموماً بتزويد الخريجين بالتفكير التحليلي والقدرات الإبداعيّة وحل المشكلات.

ب. ضعف فترات التدريب في سوق العمل التي يطبقها الطلاب خلال فترة الدراسة الجامعيّة.

ج. عدم توافر الخدمات الاستشاريّة الجيّدة في مجال اختيار المهنة لطلبة المدارس الثانويّة وكليات المجتمع والجامعات.

د. فرض التخصصات العلميّة على طلبة الجامعات وكليات المجتمع جبراً بسبب المعدّلات التي حصلوا عليها في الثانويّة العامّة، فلا يستطيعون متابعة دراستهم في التخصصات التي لديهم فيها رغبة ويشعرون بأنهم سيبدعون بها.

طرق معالجة البطالة:

إن لمشكلة البطالة أبعاداً لا بد من فهمها والإحاطة بها من أجل حلّها والحدّ من مخاطرها، كونها ترتبط بعوامل اقتصاديّة واجتماعيّة. إضافة إلى بعض العوامل الخارجيّة المؤثرة والفاعلة في الاقتصاد الوطني، فإحداث التطوير، وتحديث السياسات الاقتصاديّة التي تتناسب مع موارد الدّولة، والناتج المحلي الإجمالي، والثقافات العامّة؛ تساعد جميعها على التقليل من حدّة البطالة المحليّة، كما أن لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي دوراً كبيراً في الحدّ من العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي التخفيض من معدّلات البطالة (آدريوش، ٢٠١٣)، وإن لتشجيع المشاريع الفرديّة والحرفيّة والأعمال الحرة في مختلف القطاعات والاهتمام بالقطاع الزراعي بشكل خاص سواء النباتي أو الحيواني؛ يساعد في معالجة مشكلة البطالة (طاقة وآخرون ،٢٠٠٨).

صادق (٢٠٠٦) فالحدّ من مشكلة البطالة يعتبر من التحديات التي تسعى إليها معظم دول العالم، فهي ليست بالأمر السهل كونها تتطلب إعادة دفع عجلة الاقتصاد، لذلك لا بدّ من تضافر جهود القطاعين العام والخاص من أجل الوصول إلى الأهداف الوطنيّة التي من شأنها الحدّ من مشكلة البطالة، لذلك يقع على القطاع العام دور مهم في التقليل من مشكلة البطالة، كما أن للقطاع الخاص دوراً لا يستهان به كونه شريك مهم في الاقتصاد الوطني، وتاليا دور كل قطاع في المساهمة في حلّ هذه المشكلة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. **دور القطاع العام:**

يأتي دور الحكومة من خلال حزمة الأمان الاجتماعي للقضاء على مشكلة البطالة والحدّ منها، لما لها من أخطار اقتصاديّة واجتماعيّة، والعمل على تنظيم وتنسيق سوق العمل من خلال القوانين والإصلاحات التي تتبعها، وفق مجموعة من الإجراءات، كتنظيم سوق العمل وزيادة ضبط أعداد العمالة الوافدة، وغلق بعض المجالات على العمالة الوافدة من أجل تشجيع العمالة الأردنيّة عليها، والعمل على تشجيع مشاريع التشغيل الذاتي المقترحة من صندوق التنمية والتشغيل، ومنع كل الشركات الأجنبيّة التي تعمل في سوق العمل الأردني من توظيف غير الأردنيين، وتشجيع التعليم الصناعي والزراعي والتجاري ووضع الحوافز لذلك، والتشجيع على التدريب المهني والتشغيل من خلال تأمين التسهيلات التدريبيّة للعمالة المحليّة ومتابعة تشغيلها بعد تدريبها وإكسابها المهارات المطلوبة (عبد الغني وعبد الرحمن، ٢٠١٢).

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات المبذولة وعلى رأسها تقديم قروض للمواطنين من أجل تمويل مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة؛ إلا أنها تبقى ضئيلة ولن تحلّ مشكلتي البطالة والفقر الموجودتين في البلد (عوض، ٢٠١١).

لذلك قامت الحكومة بوضع تشريعات جديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبيّة الجديدة، لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام والحدّ من معدّلات البطالة (طاقة وآخرون ٢٠٠٨).

ب. **القطاع الخاص:**

يأتي دور القطاع الخاص من خلال تنشيط عمليّات الإنتاج والتصدير وزيادة الاستثمارات التي يوفر فرص عمل جديدة، كما أن للمنظمات غير الحكوميّة مثل مؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة الحسين، دوراً مهمّاً في تشجيع المشاريع الفرديّة الصغيرة، التي حققت نجاحاً -إلى حد ما- في زيادة عدد المشتغلين (الخصاونة وآخرون، ٢٠٠٦).

وتلعب النقابات المهنيّة دوراً هاماً في زيادة مشاريع التدريب والتأهيل للعمالة المحليّة، وتوفير قاعدة مهمة من المعلومات، ومتابعة تشغيل هذه العمالة في المصانع والشركات التي تطلب مهارات معينّة (الخصاونة وآخرون، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشر النمو الاقتصادي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي العام لأيّة دولة، لذلك سيتم دراسة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني، للوصول إلى مؤشر النمو الاقتصادي.

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن قد سجّل ارتفاعاً ايجابياً ما بين عاميّ (١٩٩٠ و١٩٩٢)، حيث ارتفعت من (١,٠%) عام ١٩٩٠ إلى (١٨,٧%) في عام ١٩٩٢، إلا أن هذه المعدّلات بدأت بالانخفاض بنسب كبيرة مع بداية حرب الخليج، حيث بلغ متوسط معدّل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٤,٦%) في عام ١٩٩٣، وبلغ حوالي (٣,٠%) عام ١٩٩٨، إلا أنه في الفترة ما بين عاميّ ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، عاد ينمو بشكل متوسط، ليصل إلى حوالي (٨,٣٢%)، ثم عادّت هذه المعدّلات إلى الانخفاض في عام ٢٠٠٦، ولغاية عام ٢٠١٣، إذ بلغت (٢,٨%) (بيانات البنك الدّولي، ٢٠١٤).

الجدول ٩. معدّلات النمو الاقتصادي في الأردن من عام (١٩٩٠- ٢٠١٣)

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدّل النمو الاقتصادي	١.٠	١.٨	١٨.٧	٤.٦	٥.٠	٦.٢	٢.١	٣.٣	٣.٠	٣.٤	٤.٢	٥.٣
السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدّل النمو الاقتصادي	٥.٨	٤.٢	٨.٦	٨.١	٨.١	٨.٢	٧.٢	٥.٥	٢.٣	٢.٦	٢.٧	٢.٨

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدّولي.

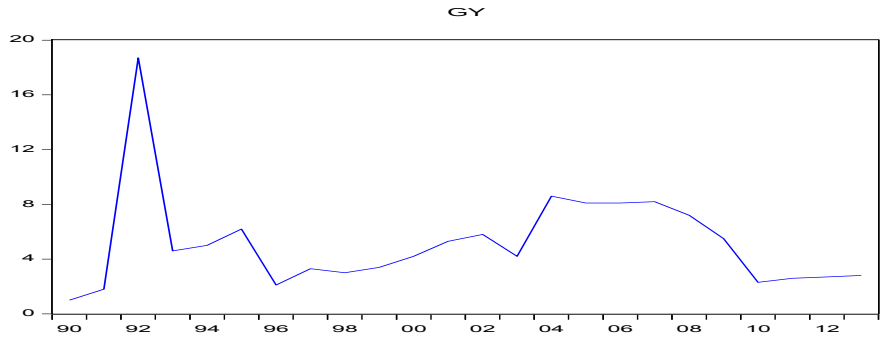

الشكل ٣. التطوّر السنوي لمعدّلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)

مؤشر الاستثمار:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُعَدُّ الاستثمار موضوعاً من الموضوعات الاقتصاديّة التي حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين، لما له من أثر فعّال، ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي في تحقيق عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة (طاقة وآخرون، ٢٠٠٨).

جاء اهتمام الأردن بالاستثمار من خلال إصدارها القوانين والتشريعات المشجّعة للاستثمار، وتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال من الدّول الأخرى (الفانك،٢٠٠٣).

ومن خلال تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٨ على أثر الأزمة الاقتصاديّة التي شهدتها البلاد خلال عاميّ ١٩٩٨، ١٩٩٩، واستمرار العمل بالبرنامج لثلاث سنوات أخرى لاحقه من ١٩٩٩- ٢٠٠١، اعتبرت الدّولة الاستثمار ركيزة أساسيّة هامّة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصاديّة المستدامة بما ينسجم مع مصالح الأردن العليا ويحقق لها الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي، وذلك من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكوّنات الأخرى للدولة والمجتمع، وتعزيز القدرة التنافسيّة الأردنيّة في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وخفض معدّل الفقر والبطالة.

إن برامج التصحيح الاقتصادي التي شرع بها الأردن عام ١٩٩٢ والسياسات الاقتصاديّة المرنة التي رافقت هذا البرنامج؛ أدّت إلى زيادة حجم تدفّقات رأس المال الأجنبي المباشر والاستثمارات العربيّة بشكل خاص، فبلغت نسبة الاستثمار الكلي (الأجنبي والعربي) إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ حوالي (٣١,٩%)، وزادت في عام ١٩٩٣ لتبلغ (٣٧,٤%)، إلا أن هذه النسب بدأت بالانخفاض بعد أزمة الخليج الأولى وما رافقها من تباطؤ في معدّلات النمو الاقتصادي، فبلغت في عام ١٩٩١ (٢٥,٩%)، إلا أنها بدأت بالارتفاع مرة أخرى لتصل في عام ٢٠٠١ إلى حوالي (٤٠,٥%) من الناتج الإجمالي (طاقة وآخرون، ٢٠٠٨).

الجدول ١٠. التطوّر السنوي لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من عام (١٩٩٠-٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدّل الاستثمار الأجنبي	٠.٩	-٠.٣	٠.٨	-٠.٦	٠.٠٠٠٥	٠.٢	٠.٢	٥.٠	٣.٩	١.٩	١٠.٨	٣.٠
السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدّل الاستثمار الأجنبي	٢.٥	٥.٤	٨.٢	١٥.٨	٢٣.٥	١٥.٣	١٢.٩	١٠.١	٦.٢	٥.١	٤.٨	٥.٣

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدّولي.

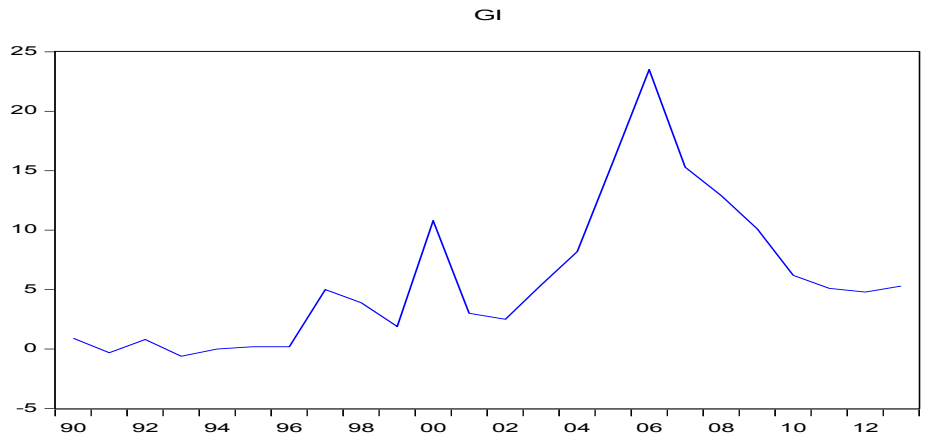

الشكل ٤.التطوّر السنوي لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : منهجية الدراسة ونتائج التحليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
منهجيّة الدراسة ونتائج التحليل

مقدمة:

بهدف قياس أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين عاميّ ١٩٩٠ و ٢٠١٣ واختبار الفرضيّات؛ سيتم بناء نموذج قياسي من أجل قياس أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة، وذلك بناءً على ما قدمته الدراسات السابقة والنظريّة الاقتصاديّة الكليّة من خلال استخدام الانحدار الخطّي المتعدد وطريقة المربّعات الصغرى.

منهجيّة الدراسة:

من أجل تقدير أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة في الأردن خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٣ ؛ سيتم اختيار المتغيّرات وفقاً للدراسات السابقة والنظريّة الاقتصاديّة الكليّة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج معبّرة ، من خلال النظريّات المفسرة للبطالة قانون أُكن (Okun Law) ويربط بين معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي وبين معدّل البطالة، فهذا القانون يتنبأ بأن أيّة زيادة في معدّلات النمو في الإنتاج الحقيقي؛ ستؤدي إلى تخفيض معدّلات البطالة بمعامل حساسيّة يساوي النصف، فمثلاً نمو الاقتصاد بمعدل ٦% سنويّاً (من ناحية حقيقية) سيخفّض البطالة بنسبة ٣% سنويّاً .

إن صانع القرار في الأردن قد سعى إلى تشجيع الاستثمار في المملكة بتقديم الحوافز المغرية، أملاً في أن يسهم ذلك في تخفيف مشكلة البطالة وتحقيق أهداف أخرى كما تتنبأ النظريّة الاقتصاديّة بالإضافة إلى متغيّر السكّان وما له من تأثيرات على البطالة .

فمن أجل اختبار وتفسير البطالة في الأردن، تستخدم هذه الدراسة متغيّر النمو في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي، ومتغيّر تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيراً متغيّر السكّان، وقد غطّت هذه الدراسة الفترة الممتدة من ١٩٩٠ ولغاية ٢٠١٣ .

وقد اعتمد الباحث في تحليله على بيانات سنويّة تمّ الحصول عليها من البنك الدّولي، وبعد الحصول على البيانات اللازمة واعتماداً على الدراسات السابقة تمّ استخدام الاختبارات الإحصائيّة المناسبة بالاعتماد على برمجيّة Eviews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضيّاتها، ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر البيانات

تمّ الحصول على كل البيانات من البنك الدّولي (World Bank Indicators)، بحيث أن كل البيانات بالدّولار الأمريكي بالاعتماد على أسعار سنة ٢٠٠٠ كسنة أساس .

نموذج الدراسة:

من خلال حصر المتغيّرات الاقتصاديّة التي لها تأثير على المتغيّر التابع (البطالة)، وذلك من خلال الدراسات النظريّة والدراسات السابقة؛ سيتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة المدروسة (البطالة)، والمتغيّرات الاقتصاديّة المفسرة الآتية:

- الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له (GDP) بالمليون دولار أمريكي.
- حجم السكّان الإجمالي ويرمز له (POP) بالمليون نسمة.
- تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له (FDI)بالمليون دولار أمريكي.

ويتمثّل المتغيّر التابع في حجم البطالة ويرمز له (U) وهو بالألف.

وعليه، يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الصيغة الآتية:

$$U = f\ (GDP, POP, FDI)$$

حيث تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى .

دراسة استقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة (Stationarity):

يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من استقراريّة السلاسل الزمنيّة قيد الدراسة، وعدم احتوائها على جذر وحدويّ، فغالبا ما تتسم السلاسل الزمنيّة التي تصف المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة بعدم الاستقرار؛ لأن معظمها يتغيّر وينمو مع الزمن، مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن. ولاختبار استقراريّة السلاسل الزمنيّة سنعتمد على اختبار ديكي فولور الموسع ADF واختبار فيليبس- بيرون.

١. اختبار ADF لاستقراريّة السلسلة U_t :

الجدول ١١. تقدير الاتجاه والقاطع لاختبار ADF للسلسلة U_t

Null Hypothesis: U has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: ٠ (Automatic - based on SIC, maxlag=٤)		
	t-Statistic	Prob.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-٢.٢٥١٢٣٦	٠.٤٤١٦
Test critical values:	١٪ level		-٤.٤١٦٣٤٥	
	٥٪ level		-٣.٦٢٢٠٣٣	
	١٠٪ level		-٣.٢٤٨٥٩٢	
*MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(U) Method: Least Squares Date: ١١/٢٦/١٤ Time: ١١:٢٢ Sample (adjusted): ١٩٩١ ٢٠١٣ Included observations: ٢٣ after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-١)	-٠.٤٠٠٦٨٣	٠.١٧٧٩٨٤	-٢.٢٥١٢٣٦	٠.٠٣٥٨
C	٢١.١٥٢٩٨	٧.٨٨١٦٥٠	٢.٦٨٣٨٢٦	٠.٠١٤٣
@TREND(١٩٩٠)	١.٥٧٢٧٨٠	٠.٧٧٥٣٦٣	٢.٠٢٨٤٤٣	٠.٠٥٦٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

من خلال الجدول رقم (١١) أعلاه يمكن اختبار الفرضية الآتية:

اختبار فرضيّة (H٠): من خلال نتائج تقدير الاتجاه والقاطع لاختبار ديكي فولر، يتم قبول فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة U_t؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة (٢.٢٥-) أقل عند مستوى معنويّة ٥% (٣.٦٢-)، ومنه؛ فإن سلسلة U_t غير مستقرّة.

الجدول ١٢. تقدير القاطع لاختبار ADF للسلسلة U_t

Null Hypothesis: U has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: ٠ (Automatic - based on SIC, maxlag=٤)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-٠.٩٦٠٨٧٢	٠.٧٤٩٣
Test critical values:	١٪ level		-٣.٧٥٢٩٤٦	
	٥٪ level		-٢.٩٩٨٠٦٤	
	١٠٪ level		-٢.٦٣٨٧٥٢	
*MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(U) Method: Least Squares Date: ١١/٢٦/١٤ Time: ١٢:٢٢ Sample (adjusted): ١٩٩١ ٢٠١٣ Included observations: ٢٣ after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-١)	-٠.٠٥٨٦٢٤	٠.٠٦١٠١١	-٠.٩٦٠٨٧٢	٠.٣٤٧٦
C	٩.٤١٩٤٦٧	٥.٧٣٦٧٨٧	١.٦٤١٩٤١	٠.١١٥٥

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

من خلال الجدول رقم (١٢) أعلاه، يمكن اختبار الفرضية الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار فرضيّة (H٠): من خلال نتائج تقدير القاطع لاختبار ديكي فولر، يتم قبول فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة U_t؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة (٠.٩٦-) أقل عند مستوى معنويّة ٥% (٢.٩٩-) ومنه؛ فإن سلسلة U_t غير مستقرّة.

الجدول ١٣. تقدير من غير قاطع واتجاه لاختبار ADF للسلسلة U_t

Null Hypothesis: U has a unit root Exogenous: None Lag Length: ٠ (Automatic - based on SIC, maxlag=٤)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		١.٨٨٦٢٤٣	٠.٩٨٢٥
Test critical values:	١٪ level	-٢.٦٦٩٣٥٩	
	٥٪ level	-١.٩٥٦٤٠٦	
	١٠٪ level	-١.٦٠٨٤٩٥	
*MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(U) Method: Least Squares Date: ١١/٢٦/١٤ Time: ١٢:٢٩ Sample (adjusted): ١٩٩١ ٢٠١٣ Included observations: ٢٣ after adjustments			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-١)	٠.٠٣٦٧٠٥	٠.٠١٩٤٥٩	١.٨٨٦٢٤٣	٠.٠٧٢٥

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

من خلال الجدول رقم (١٣) أعلاه يمكن اختبار الفرضية الآتية:

اختبار فرضيّة (H٠): من خلال نتائج التقدير من غير قاطع واتجاه، يتم قبول فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة U_t؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة (١.٨٨-) أقل عند مستوى معنويّة ٥% (١.٩٥-) ومنه؛ فإن سلسلة U_t غير مستقرّة.

إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة U_t :

بسبب عدم استقراريّة السلسلة U_t، يتم إجراء الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة، والجدول رقم (١٤) يبيّن نتائج اختبار ADF للسلسلة U_t، بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى وللنماذج الثلاثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ١٤. اختبارات ADF لاستقراريّة السلسلة U_t عند الفرق الأول

نوع النموذج	النموذج الاول (بدون قاطع)		النموذج الثاني (مع قاطع)		النموذج الثالث (اتجاة وقاطع)	
	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%
اختبار ADF للسلسلة U_t	-٤.٠٢	-١.٩٥	-٤.٧١	٣.٠٠	-٤.٥٩	-٣.٦٣

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

من خلال الجدول رقم ١٤. أعلاه، يمكن اختبار الفرضية الآتية:

اختبار فرضيّة (H٠): من خلال نتائج تقدير النموذج الأول، والثاني، والثالث، يتم رفض فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة U_t عند الفرق الأول؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر عند مستوى معنويّة ٥% ومنه؛ فإن سلسلة U_t مستقرّة ومن الدرجة الأولى I(١).

اختبار ADF لاستقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة المستقلّة (GDP , POP, FDI)

تمّ إجراء نفس الخطوات السابقة لإجراء اختبار ADF على المتغيّرات GDP , POP ,INF ,FD, وتم الحصول على الجدول الآتي:

الجدول ١٥. اختبارات ADF لاستقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة المستقلّة , GDP POP ,FDI

نوع النموذج	النموذج الاول (بدون قاطع)		النموذج الثاني (مع قاطع)		النموذج الثالث (اتجاة وقاطع)	
	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%
اختبار ADF للسلسلة GDP_t	٩.٢٦	-١.٩٥	٤.٩٦	-٢.٩٩	٠.٦٧	-٣.٦٢
اختبار ADF للسلسلة POP_t	٣.٤٧	-١.٩٥	-٢.٧٣	-٢.٩٩	-١٤.٧١	-٣.٦٢
اختبار ADF للسلسلة FDI_t	-٠.٤٥	-١.٩٥	-١.٢٣	-٢.٩٩	-٣.٤١	-٣.٦٢

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (١٥) أعلاه، يمكن اختبار الفرضية الآتية:

- **اختبار فرضيّة (H٠):** من خلال نتائج تقدير النموذج الأول، والثاني، والثالث، يتم رفض فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة GDP_t؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر عند مستوى معنويّة ٥% في النموذج الأول والثاني، ومنه فإن سلسلة GDP_t مستقرّة ومن الدرجة الصفريّة I(٠).
- **اختبار فرضيّة (H٠):** من خلال نتائج تقدير النموذج الأول والثاني والثالث يتم رفض فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة POP_t ؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر عند مستوى معنويّة ٥% في النموذج الأول والثالث، ومنه فإن سلسلة POP_t مستقرّة ومن الدرجة الصفرية I(٠).
- **اختبار فرضيّة (H٠):** من خلال نتائج تقدير النموذج الأول، والثاني، والثالث، يتم قبول فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة FDI_t؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل عند مستوى معنويّة ٥% في النموذج الأول والثاني والثالث، ومنه فإن سلسلة FDI_t غير مستقرّة.

بسبب عدم استقراريّة السلسلة FDI_t يتم إجراء الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة، والجدول رقم (١٦) يبين نتائج اختبار ADF للسلسلة FDI_t بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى وللنماذج الثلاثة.

الجدول ١٦. اختبار ADF لاستقراريّة السلسلة عند الفرق الأول FDI_t

نوع النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%	ADF المحسوبة	القيمة الحرجة ٥%
اختبار ADF للسلسلة FDI_t	-٤.٣٤	-١.٩٥	-٤.٣٣	٣.٠٠	-٤.٢٣	-٣.٦٣

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (١٦) أعلاه يمكن اختبار الفرضية الآتية :

اختبار فرضيّة (H٠): من خلال نتائج تقدير النموذج الأول، والثاني، والثالث، يتم رفض فرضيّة العدم بوجود جذر وحدة للسلسلة FDI_t عند الفرق الأول؛ لأن قيمة ADF المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر عند مستوى معنويّة ٥% ومنه؛ فإن سلسلة FDI_t مستقرّة من الدرجة الأولى I(١).

اختبار Phillips-Perron لاستقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة:

الجدول الآتي يبيّن النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النموذج الأول، والثاني، والثالث Phillips-Perron

الجدول ١٧. اختبار Phillips-Perron لاستقراريّة السلاسل الزمنيّة لمتغيّرات الدراسة

المتغيّرات / اختبارات فيليبس-بيرون		U	GDP	POP	FDI	القيم الحرجة عند ٥%
السلسلة الاصلية	النموذج ٣	-٢.٣٢	٠.٣٥	-١٩.٧٢	-٢.٠٢	-٣.٦٢٢
	النموذج ٢	-٠.٩٥	٣.٩٦	-٢.٣٧	-١.٢٧	-٢.٩٩٨
	النموذج ١	١.٩٣	٧.٥٠	٧.٠٨	-٠.٤٥	-١.٩٥٦
سلسلة الفروق الأولى	النموذج ٣	-٤.٥٩	--	--	-٤.٢٣	-٣.٦٣٢
	النموذج ٢	-٤.٧١	--	--	-٤.٣٣	-٣.٠٠٤
	النموذج ١	-٤.٠٢	--	--	-٤.٣٤	-١.٩٥٧

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

من خلال الجدول رقم (١٧) أعلاه يتبيّن أن نتائج اختبار Phillips-Perron جاءت متوافقة مع نتائج اختبارات ديكي فولر، وعليه نستنتج بأن كل من السلسلة GDP_t، POP_t مستقرّة من الدرجة I(٠)، أما باقي السلاسل الزمنيّة U_t، FDI_t مستقرّة من الدرجة I(١).

اختبار الانحدار الخطي (طريقة المربعات الصغرى (OLS)):

سيتم تقدير علاقة الانحدار للمتغيّرات في المدى الطويل من خلال المعادلة الآتية:

$$U_t = B_0 + B_1 GDY + B_2 POP + B_3 FDI + u_t$$

الجدول ١٨. اختبار (OLS)

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: ١٢/٢٣/١٤ Time: ١٠:٥١
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٣
Included observations: ٢٤

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

C	-٣٨.١٩٧٧١	٢٠.٩٠١٣٩	-١.٨٢٧٥٢٠	٠.٠٨٢٦
GDP	٠.٠٠٠٧٩٧	٠.٠٠٠٥٠٥	١.٥٧٩٥٣٥	٠.١٢٩٩
POP	٠.٠٢٣٨٧٢	٠.٠٠٥٤٨٦	٤.٣٥١٣٩٣	٠.٠٠٠٣
FDI	-٠.٠٠٠٤٥٤	٠.٠٠٢٨٠٠	-٠.١٦٢٠٣٥	٠.٨٧٢٩

R-squared	٠.٩١٧٨٥٥	Mean dependent var	٩١.٤١٦٦٧
Adjusted R-squared	٠.٩٠٥٥٣٤	S.D. dependent var	٣٠.٤١٧٢٧
S.E. of regression	٩.٣٤٨٨٦٧	Akaike info criterion	٧.٤٥٩٣٩٩
Sum squared resid	١٧٤٨.٠٢٦	Schwarz criterion	٧.٦٥٥٧٤١
Log likelihood	-٨٥.٥١٢٧٩	Hannan-Quinn criter.	٧.٥١١٤٨٩
F-statistic	٧٤.٤٩٠٩٠	Durbin-Watson stat	٠.٨٨٤٥٦٥
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٠٠٠		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVEIWS٧

اختبار معلمات النموذج الخطّي المقدّر:

من خلال الجدول رقم (١٨) يلاحظ ما يأتي:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية للناتج المحلي الاجمالي على البطالة خلال فترة الدراسة .
- حجم السكّان الإجمالي (POP): يوجد أثر ذي دلالة احصائية لحجم السكان الاجمالي على البطالة خلال فترة الدراسة .
- تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة خلال فترة الدراسة .

اختبار معنويّة المعلمات:

تستخدم إحصائيّة T لتقييم معنويّة تأثير المتغيّرات التفسيريّة في المتغيّر التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى ٥% تقارن t المحسوبة مع t الجدوليّة، فإذا كانت أكبر من ٢ بالقيمة المطلقة نقبل (H١) ونرفض (H٠)، أيّ أن المعلمة لها معنويّة إحصائيّة(السيفو وآخرون، ٢٠٠٦).

اختبار المعنويّة الكليّة للنموذج:

لاختبار المعنويّة الكليّة للنموذج؛ نعتمد على بعض المعايير الإحصائيّة لمعرفة مدى جودة النموذج (السيفو وآخرون، ٢٠٠٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معامل التحديد R^2 : يقدّر معامل التحديد بـ ٠.٩١ وهي قريبة من الواحد وهذا يدل على أن (٩١%) من التغيّر الناتج في المتغيّر التابع (البطالة) مفسّر من قبل المتغيّرات المستقلّة (الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكّان الاجمالي، تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر) وعليه؛ فإن هناك ارتباطاً قويّاً بين المتغيّر التابع والمتغيّرات المستقلّة.

- إحصائيّة فيشر F : يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنويّة كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الفرضيّة الآتية:

$$H_0 = B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = O$$

$$H_1 = B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq O$$

حيث لدينا : F المحسوبة هي.٠٧ ٥٣، وF الجدوليّة من خلال جدول فيشر (٢.٩٠)

ومنه نلاحظ أن F المحسوبة أكبر من F الجدوليّة، وعليه سنرفض (HO) ونقبل (H_1)، أي يوجد على الأقل متغيّر واحد لا يساوي الصفر، إذن النموذج ككل له معنويّة.

اختبار الارتباط بين المتغيّرات المفسرة اختبار KLEIN :

هذا الاختبار يعتمد على مقارنة معامل التحديد R^2 للنموذج المقدّر ومعاملات الارتباط البسيطة بين المتغيّرات المفسرة، فإذا كانت R^2 أكبر من معاملات الارتباط البسيطة، نرفض فرضيّة وجود أيّ ارتباط بين المتغيّرات المفسرة. والجدول الآتي يبيّن مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيّرات المفسرة (طالب، ٢٠١١).

جدول ١٩. مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيّرات المفسرة

	GDP	POP	FDI
GDP	١.٠٠٠٠٠٠	٠.٩٠٥٩٩٠	٠.٦٧٩٩٩١
POP	٠.٩٠٥٩٩٠	١.٠٠٠٠٠٠	٠.٧٦٣٠٤٨
FDI	٠.٦٧٩٩٩١	٠.٧٦٣٠٤٨	١.٠٠٠٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

نلاحظ من الجدول رقم (١٩) بأن جميع معاملات الارتباط البسيطة بين مختلف المتغيّرات المفسرة أصغر من معامل التحديد للنموذج رقم (١٨) وعليه، لا توجد مشكلة ارتباط خطي ما بين المتغيّرات، كما أنه لا يوجد مشكلة ازدواج خطي في النموذج المقدر؛ لأن معظم قيم معاملات الارتباط بين أيّ متغيرين مستقلين أقل من معامل التحديد (٠.٩١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار عدم تجانس الخطأ:

من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات تباين حدّ الخطأ، ومن أجل التحقق من هذه الفرضيّة؛ سنقوم باختبارات عدم تجانس التباين من خلال اختبار ارش (ذو النون، ٢٠١٣):

اختبار ارش ARCH :

وفقاً لهذا الاختبار يتم إجراء انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، ويعتمد اختبار ARCH بالدرجة الأولى على اختبار فيشر F أو مضاعف لا غرانج ($LM= n \times R^2$) من أجل قبول أو رفض فرضيّة العدم (عقون، ٢٠١٠).

جدول ٢٠. نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	٧.٤٢٩٥٧٠	Prob. F(١,٢١)		٠.٠١٢٧
Obs*R-squared	٦.٠١٠٦٤٧	Prob. Chi-Square(١)		٠.٠١٤٢
Test Equation: Dependent Variable: RESID^٢ Method: Least Squares Date: ١٢/٢٣/١٤ Time: ١١:٢٠ Sample (adjusted): ١٩٩١ ٢٠١٣ Included observations: ٢٣ after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٣٩.٢٧٠٧٤	١٨.٩٦٨١٥	٢.٠٧٠٣٥١	٠.٠٥٠٩
RESID^٢(-١)	٠.٥٠٠٠٤٧	٠.١٨٣٤٥٥	٢.٧٢٥٧٢٤	٠.٠١٢٧

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS

نلاحظ من الجدول رقم (٢٠) أن جميع معاملات النموذج أكبر من القيم الحرجة عند مستوى ٥ % وأن الاحتمال المقابل لإحصائيّة فيشر F أكبر من القيم الحرجة عند مستوى ٥%، وعلية يشير اختبار ARCH إلى قبول فرضيّة العدم (ثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي).

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

ويتم هذا الاختبار من خلال إحصائيّة داربن واتسون، حيث يتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة (DW) المتحصل عليه من الجدول مع القيم (d_l , du) المتحصل عليها من جدول داربن واتسون، حيث:

DW = ٠.٨٨ (القيمة المحتسبة لاختبار داربن واتسون في جدول رقم (١٨)) القيم الجدوليّة لداربن واتسون عند n = ٢٤ و K = ٣ وبمستوى معنويّة ٥% نجد d_l= ١.٠٠ و du= ١.٥٤ وبذلك فإن قيمة DW المحسوبة في النموذج تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي غير محسوم للأخطاء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج:

لقد حاول الباحث في هذه الدراسة التوصل إلى إجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة، بدراسة أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على البطالة في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٣، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة، وهي على النحو الأتي:

١. عدم وجود أثرٍ ذي دلالة إحصائيّة للناتج المحلي الاجمالي على البطالة خلال فترة الدراسة.

٢. وجود أثرٍ ذي دلالة إحصائيّة لحجم السكان الاجمالي على البطالة خلال فترة الدراسة.

٣. عدم وجود أثرٍ ذي دلالة إحصائيّة لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة خلال فترة الدراسة.

- ✓ تتأثر البطالة في الأردن وبشكل كبير في حجم السكّان، حيث أعطت نتائج التحليل بأن هناك أثر قويّ لحجم السكّان على البطالة خلال فترة الدراسة ،وذلك لأن الزيادة في حجم السكّان تؤدّي إلى الزيادة في عرض العمل، بمعنى الزيادة في عدد الأفراد في سن العمل، وعدد الراغبين فيه وعدد الباحثين عنه، وبالتالي الزيادة في حجم البطالة.
- ✓ لا تتأثر البطالة في الاردن بالناتج المحلي الإجمالي ، و قد يرجع هذا إلى أسباب عدّة، منها :
  - أن النمو الاقتصادي في الأردن أقل من النمو السكّاني.
  - أن تحسين الوضع الاقتصادي يتطلب نمواً اقتصادياً حقيقياً و أكبر من ٣%.
  - أن النمو الاقتصادي في الأردن نمو غير حقيقي، وقائم على المساعدات والمنح الخارجية، وتحويلات الأردنيين من الخارج.
- ✓ لا تتأثر البطالة في الاردن بتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد يرجع هذا إلى أسباب عدّة، منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن الاستثمارات في الأردن استثمارات كثيفّة رأس المال، وليس لها تأثير كبير على تخفيض البطالة في الأردن.
- تركّز الاستثمارات في الأردن في محافظة العاصمة و في قطاعات محددة، كقطاع الخدمات، والإنشاءات، وهذه الاستثمارات تعتبر من الاستثمارات التي لا تسهم بشكل كبير في تخفيض حجم البطالة.
- انخفاض الاستثمارات في الأردن في القطاعات الإنتاجيّة للسلع (الزراعيّة والصناعيّة) والتي تعتبر الأكثر تشغيلا للأيدي العاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي نوجزها بما يأتي:

- العمل على تحسين الهيكل الاقتصادي بما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يؤدّي إلى تخفيض البطالة .
- التوجيه الجيّد للاستثمارات المحلية والأجنبيّة نحو المؤسسات التي لها أثر فعّال في إنتاج السلع والخدمات، وتعتمد على استخدام عنصر العمل أكثر من رأس المال، مما يسمح بتقليل البطالة السائدة.
- مراجعة السياسات التي تهدف إلى التقليل من البطالة، كالسياسات السكّانيّة (برامج تنظيم الأسرة)، وسياسات استيراد العمالة الأجنبيّة، بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الحقيقيّة وحاجات السوق الأردنيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربيّة:

ادريوش، دحماني (٢٠١٣)، **إشكالية التشغيل في الجزائر**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر، تلمسان، الجزائر.

اشكاب، عبد الله (٢٠٠٨)، أثر انخفاض معدّل نمو السكّان على سوق العمل في الاقتصاد الليبي. **دراسات العلوم الاقتصادية**،(٨)، ٢٠٢-٢٠٨.

البنك الدّولي، **بيانات ومؤشرات اقتصاديّة لسنوات مختلفة**.

جرادات، زياد (٢٠٠٦)، **ورقة عمل حول انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالميّة**، وزارة الصناعة والتجارة الأردنيّة.

الجندي، حزامي (٢٠١٠) الاستثمار في الجمهورية العربيّة السورية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونية**، (٢) ،٦٠٩-٦٣١ .

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (٢٠٠٨)، **الاستثمار ودورة في علاج مشكلة البطالة**، القاهرة، مصر.

جودة، ندوة وعيسى، رجاء (٢٠١٠)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصاديّة**، (٣)، ٦٤-٨١.

حسن ، علي و عيسى ،و شومان عبد اللطيف (٢٠١٣)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية ،٣٤ (ت ٢)، ١٧٤-٢٠٢ .

حسين، عيادة (٢٠١٢)، البطالة في الاقتصاد العراقي : أسبابها – وسبل معالجتها. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصاديّة والإدارية**، (٨)،٨٢-١٠٦ .

حسين، معاوية وأحمد، هناء (٢٠١٢)، الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة** ، (٣٢)، ١٩٢-١٩٩.

الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى (٢٠٠٢)، **التربية الوطنية**، (ط١)، عمان: دار المجدلاوي للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصاونة، محمد والنعيمات، عبد السلام والروضان، عبيد (١٩٩٨)، الفقر والبطالة في الأردن، **الجمعية العلمية الملكية**.

دائرة الإحصاءات العامّة، **حالة البطالة في الأردن ٢٠١٠**.

دائرة الإحصاءات العامّة، **مسح العمالة والبطالة العائدين والفقر ١٩٩٩، ٢٠١٤**.

دائرة الإحصاءات العامّة، **مسح العمالة والبطالة والدخل ٢٠١٤**.

الدباغ، أسامة (٢٠٠٧)، **البطالة والتضخّم**، (ط١)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

الديري، محمد (٢٠٠٤) **العلاقة التبادلية بين التضخّم والبطالة في الأردن للفترة ١٩٦٧ – ٢٠٠١**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان، الأردن

زكان، أحمد وبلعباس، رابح (٢٠١١)، العلاقة بين الانفاق العام والبطالة : دراسة قياسية لحالة الجزائر (١٩٧٣ – ٢٠٠٨). **مجلة الباحث** ، (١٤)، ١٠٠-١١١.

زكي، رمزي (١٩٩٨)، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، (ط١)، الكويت: عالم المعرفة.

زنيني، فريدة وشيشة، نوال (٢٠٠٩)، الآثار الاقتصاديّة للبطالة. **المركز الجامعي خميس مليانة**، (٤٧)،١١٨-١٢٤.

سنوسي، علي (٢٠١١)، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر، **الملتقى الدّولي حول استراتيجيّة الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، الجزائر في ١٥ – ١٦ / ١١ / ٢٠١١، ص ٣ – ٦.

السواعي، خالد (٢٠١٢)، **EViews والقياس الاقتصادي**، (ط١)، اربد: دار المتنبي للنشر والتوزيع.

السيفو، وليد وشلوف، فيصل وجواد، إبراهيم (٢٠٠٦)، **أساسيات الاقتصاد القياسي**، (ط١)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

شوربجي، مجدي (٢٠٠٩)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، **مجلة شمال إفريقيا** ،(٦)، ١٤٦-١٦٦.

صادق، سلمان (٢٠٠٦)، **البطالة في العالم العربي**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صقر، أديب (٢٠٠٦)، **البطالة السورية الواقع والآفاق**. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

طاقه، محمد وعجلان، حسين (٢٠٠٨)، **اقتصاديات العمل**، (ط١)، عمان: أثراء للنشر والتوزيع.

طاقه، محمد ونور، محمود وعجلان، حسين (٢٠٠٨)، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني " دراسة تحليلية". **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة**، (١٧)،١٧-٣٤.

طالب، سومية (٢٠١١)، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الطلافحة، حسين (٢٠١٢)، حل مشكلة بطالة المتعلمين في البلدان العربيّة. **ورقة بحثية لحلقة نقاش غير منشورة**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الطوالة، عماد (٢٠١٣)، **تصورات استراتيجيّة لمعالجة البطالة في المملكة العربيّة السعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

عبد الغني، دادن وعبد الرحمن، بن طحين (٢٠١٢)، دراسة قياسية لمعدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٨. **مجلة الباحث**، (١٠)، ١٧٨-١٨٥.

العتوم، وجدان (٢٠٠٣)، **أثر إحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية على واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان، الأردن.

عثمان، ذو النون (٢٠١٣)، **أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة على مستويات الأجور في السودان. مجلة جامعة بحث الرضا العلمية**، (٨)،١١٣-١١٨.

عقون، سليم (٢٠١٠)، **قياس أثر المتغيّرات الاقتصاديّة على معدّل البطالة في الجزائر**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

عوض، طالب (٢٠١١)، مشكلة البطالة في الأردن، **الملتقى الدّولي حول استراتيجيّة الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق المستدامة)**، الجزائر في ١٥ – ١٦ / ١١ / ٢٠١١، ص١ – ١٠.

عوض، طالب والمحادين، ياسين (٢٠١١)، أثر االتطوّر النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن. **دراسات / العلوم الإدارية**، ٣٨ (د٢)، ٥٠٧–٥٢٤.

العيد، جلال وبهدي، عيسى (٢٠١٢)، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدّلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٦ – ٢٠١١. **مجلة الباحث**، (١١)،٢٨-٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوزي، سميحة (٢٠٠٢)، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر. **مجلة شمال افريقيا**، (٨)، ٣٠-٥٥ .

القريشي، مدحت (٢٠٠٧)، **التنمية الاقتصاديّة: نظريات وسياسات وموضوعات**، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر.

لجنة التنسيق العليا للأحزاب المعارضة الوطنية الأردنيّة (٢٠١٠)، نتائج وأثار الأزمة الماليّة والاقتصاديّة العالميّة على الاقتصاد الأردني، **المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني**، عمان في ٢٠ / ٣ / ٢٠١٠، ص ٤١.

محمد، عبد الرحمن (٢٠١١)، **البطالة في سوريا ودور الحكومة في معالجتها**. رسالة ماجستير غير منشورة، حلب، سوريا.

مراد، محمد (٢٠١٠)، البطالة والسياسات الاقتصاديّة. **جمعية العلوم الاقتصاديّة السورية**،(٥)،٦-٢٠ .

معروف، هوشيار (٢٠٠٥)، **تحليل الاقتصاد الكلي**، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

وافي، الطيب وبهلول، الوافي (٢٠٠٤)، البطالة في الوطن العربي – أسباب وتحديات. **المجلة الاقتصاديّة**، (٤)، ١٥٦-١٦٦.

وزارة العمل الأردنيّة (٢٠١٠)، **ورقة عمل حول مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني**، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي.

الوزني، خالد والرفاعي، أحمد (٢٠٠٨)، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظريّة والتطبيق**، (ط٨)، عمان: دار وائل للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزيّة:

AL-ghannam, Hamad (٢٠٠٥). The Relationship between Economic growth and Employment in Saudi private Firms. **Economic studies**.

Berament et al. (٢٠٠٨). **Macroeconomic Policy and Unemployment by Economic Activit**y, IZA DP, NO ٣٤٦١.

Dogan, Taylan (٢٠١٢**).** Macroeconomic variables and Unemployment :the case of Turkey. **International Journal of economics and financial**, ١(٢).

Gordon, R. (١٩٨٤). Unemployment and potential output in the ١٩٨٠s. **Brooking papers on Economic Activity**.

Kreishan, Fuad (٢٠١٠). Economic growth and Unemployment: An Empirical. **Journal of Social Sciences.**

Malawi, A. (٢٠٠٦). The effects of gross fixed Capital formulation and money supply on economic activity. **Tishreen University journal for studies and scientific research, Economic and legal sciences series**, ٢٨(٣), ٢٤٣-٢٥٦.

The American Economic Review (٢٠٠٦). A model of Labor Migration and Urban Unemployment in less Developed Countries. American Economic Association.

Zeleha, Nor, Mohaned, Norashidah and Abdul Ghani, Judniana (٢٠٠٧). **The relationship between output and unemployment in Malysia**. Unpublished Master Dissertation, University of Putra, Malaysia.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

الملحق (١)

معدّلات النمو السكّاني في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)

السنة	عدد السكّان المقدر بالألف	معدّل النمو السكّاني (%)
١٩٩٩	٤,٧٣٨	٢.٥
٢٠٠٠	٤,٨٥٧	٢.٥
٢٠٠١	٤,٩٧٨	٢.٥
٢٠٠٢	٥,٠٩٨	٢.٤
٢٠٠٣	٥,٢٣٠	٢.٦
٢٠٠٤	٥,٣٥٠	٢.٣
٢٠٠٥	٥,٤٧٣	٢.٣
٢٠٠٦	٥,٦٠٠	٢.٣
٢٠٠٧	٥,٧٢٣	٢.٢
٢٠٠٨	٥,٨٥٠	٢.٢
٢٠٠٩	٥,٩٨٠	٢.٢
٢٠١٠	٦,١١٣	٢.٢
٢٠١١	٦,٢٤٩	٢.٢
٢٠١٢	٦,٣٨٨	٢.٢
٢٠١٣	٦,٥٣٠	٢.٢

المصدر : دائرة الإحصاءات العامّة / قسم الإحصاءات السكّانيّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (٢)
المشتغلون الأردنيون ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس والنشاط الاقتصادي الرئيس الحالي (توزيع نسبي) - ٢٠١٣

جنس والنشاط الاقتصادي الرئيس الحالي	المحافظة					
	مجموع	العاصمة	البلقاء	الزرقاء	مأدبا	اربد
المجموع الكلي						
المجموع	٣٣٨٠٨	١٦٥٦٤	٢٧١٤	٥٥٠٨	١١٨٨	٧٨٥٢
النسبة	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٢.٠	٠.٩	٥.٤	٠.٦	٢.٥	٢.٤
التعدين واستغلال المحاجر	١.٠	٠.٦	٠.٥	٠.٤	٠.٥	٠.٥
الصناعة التحويلية	٩.٩	١٢.٠	٩.٩	١٧.٠	٥.٧	٧.٠
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	٠.٦	٠.٦	٠.٩	٠.٨	٠.٦	٠.٥
إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات، ومعالجتها	٠.٢	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٣	٠.١
التشييد	٦.٤	٧.٠	٥.٤	٨.٥	٥.٤	٦.٦
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	١٥.٧	٢٠.٣	٩.٨	١٨.٠	٨.٧	١٤.٨
النقل والتخزين	٧.٦	٨.١	٦.٠	٨.٨	٦.٦	٧.٢
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	٢.٥	٣.٢	٣.٦	٢.٦	٢.٣	١.٥
المعلومات والاتصالات	١.٦	٢.٩	١.٦	١.٣	١.٠	٠.٦
أنشطة الماليّة والتأمين	١.٩	٣.٥	١.٥	١.٢	١.٦	٠.٦
الأنشطة العقارية	٠.٦	١.٣	٠.٤	٠.٢	٠.١	٠.٣
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	٢.٣	٤.٣	١.٩	١.٩	٠.٥	٠.٩
أنشطة الخدمة الإدارية والدعم	١.٣	١.٥	١.١	١.١	١.٤	١.٢
الإدارة العامّة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري	٢٦.٢	١٤.٦	٢٨.٢	٢١.٢	٣٨.٥	٣٤.٩
التعليم	١٢.١	٩.٨	١٤.٢	٩.٦	١٤.٨	١٣.٦
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعيّة	٥.٠	٥.١	٦.٦	٣.٨	٦.٧	٤.٧
أنشطة الفنون والترويح والترفية	٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.٣	٠.١
الأنشطة الخدمية الأخرى	٢.٢	٢.٥	٢.٢	٢.٤	٢.٣	٢.١
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص	٠.٣	٠.٧	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١
أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليميّة	٠.٣	٠.٤	٠.٢	٠.٢	٠.١	٠.٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامّة / قسم الإحصاءات السكّانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (٣)
المشتغلون الأردنيون ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس والنشاط الاقتصادّي الرئيس الحالي (توزيع نسبي) - ٢٠١٣

جنس والنشاط الاقتصادي الرئيس الحالي	المحافظة						
	مجموع	المفرق	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان
المجموع الكلي							
المجموع	٧٤١٣	١٩٧١	١١٥٢	٩٤٩	١٩٨٤	٦٧٨	٦٧٩
النسبة	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٢.٠	٤.٨	٣.٧	٢.٢	٥.٠	٠.٩	٢.٢
التعدين واستغلال المحاجر	١.٠	٠.٢	٠.١	٠.٣	٥.٥	٧.٢	٥.٣
الصناعة التحويلية	٩.٩	٥.٨	٣.٨	٢.٩	٤.٦	٣.١	٣.٠
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	٠.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٤	٠.٥	٠.٩	٠.٦
إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات، ومعالجتها	٠.٢	٠.١	٠.٠	٠.١	٠.٠	٠.١	٠.١
التشييد	٦.٤	٤.٣	٥.٣	٣.٧	٣.٦	٣.٧	١.٨
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	١٥.٧	٨.٦	١١.٤	٦.٦	٧.٧	٤.٤	٨.٢
النقل والتخزين	٧.٦	٦.٢	٤.٦	٣.٢	٤.٩	٤.٧	٩.٠
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	٢.٥	٠.٦	١.٧	١.٥	١.٥	٠.٦	٣.٧
المعلومات والاتصالات	١.٦	٠.٢	٠.٦	٠.٨	٠.١	٠.٤	٠.٢
أنشطة الماليّة والتأمين	١.٩	٠.١	٠.٤	٠.٥	٠.٩	٠.٥	٠.٣
الأنشطة العقارية	٠.٦	٠.١	٠.٣	٠.١	٠.٠	٠.٠	٠.١
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	٢.٣	٠.٣	٠.٦	٠.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٣
أنشطة الخدمة الإدارية والدعم	١.٣	١.٣	١.٠	١.١	٠.٨	١.٣	١.٥
الإدارة العامّة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري	٢٦.٢	٤٥.٧	٤٢.٩	٥١.٩	٣٩.٠	٤٢.٧	٤٠.٧
التعليم	١٢.١	١٥.٦	١٥.٩	١٦.١	١٦.٩	٢٠.٧	١٥.٧
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعيّة	٥.٠	٣.٧	٥.٧	٦.١	٦.٧	٦.٤	٤.٥
أنشطة الفنون والترويح والترفيه	٠.٣	٠.٠	٠.٣	٠.١	٠.١	٠.٠	٠.٦
الأنشطة الخدمية الأخرى	٢.٢	١.٧	١.٠	١.٩	١.٥	٢.٠	٢.٠
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص	٠.٣	٠.١	٠.٠	٠.٠	٠.٣	٠.٠	٠.٠
أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليميّة	٠.٣	٠.٤	٠.٤	٠.٢	٠.٠	٠.١	٠.١

المصدر: دائرة الإحصاءات العامّة / قسم الإحصاءات السكّانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (٤)

توزيع الأفراد الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر وحصلوا على عمل جديد أو تركوا العمل وصافي عدد الوظائف خلال عام ٢٠١٢ حسب مكان العمل والجنس

مكان العمل والجنس	عمل جديد		ترك العمل		صافي عدد الوظائف	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المجموع الكلي						
المجموع	٨٤٣٦٧	١٠٠.٠	٣٦٢٩٩	١٠٠.٠	٤٨٠٦٨	١٠٠.٠
العاصمة	٤٠٥٥٠	٤٨.١	١٧٧٤٩	٤٨.٩	٢٢٨٠١	٤٧.٤
البلقاء	٣٥٤٨	٤.٢	١١٠٠	٣.٠	٢٤٤٧	٥.١
الزرقاء	١٢٠٧٠	١٤.٣	٣٤٦٢	٩.٥	٨٦٠٨	١٧.٩
مادبا	١٦٥٦	٢.٠	١٠١٧	٢.٨	٦٣٩	١.٣
اربد	١١٣٠٥	١٣.٤	٥٢٠٣	١٤.٣	٦١٠٢	١٢.٧
المفرق	٣١٥٦	٣.٧	١٨٨٢	٥.٢	١٢٧٤	٢.٦
جرش	١١١٦	١.٣	٣٣٢	٠.٩	٧٨٤	١.٦
عجلون	١٠٩٥	١.٣	٤٠١	١.١	٦٩٣	١.٤
الكرك	٣٧٤٧	٤.٤	١٧٠٩	٤.٧	٢٠٣٩	٤.٢
الطفيلة	١٥٢٩	١.٨	٦٤٧	١.٨	٨٨٢	١.٨
معان	١٢٧٨	١.٥	٧٤٧	٢.١	٥٣٠	١.١
العقبة	٢٢٣٨	٢.٧	١١٥٣	٣.٢	١٠٨٤	٢.٣
خارج الأردن	١٠٨١	١.٣	٨٩٨	٢.٥	١٨٣	٠.٤
ذكر						
المجموع	٦٤٩٩٥	١٠٠.٠	٢٩٥٤٧	١٠٠.٠	٣٥٤٤٨	١٠٠.٠
العاصمة	٣٠٢٤٧	٤٦.٥	١٤٠٣٨	٤٧.٥	١٦٢٠٩	٤٥.٧
البلقاء	٢٧١٣	٤.٢	١٠١٩	٣.٤	١٦٩٤	٤.٨
الزرقاء	١١٢٥٨	١٧.٣	٣١٥٦	١٠.٧	٨١٠٣	٢٢.٩
مادبا	١٢١٤	١.٩	٦٩٦	٢.٤	٥١٩	١.٥
اربد	٨١٠٩	١٢.٥	٤٢٧٩	١٤.٥	٣٨٣١	١٠.٨
المفرق	٢٤٩٢	٣.٨	١٧٢٣	٥.٨	٧٦٩	٢.٢
جرش	٨٥٥	١.٣	٢٥٤	٠.٩	٦٠١	١.٧
عجلون	٧١٢	١.١	٢٦٩	٠.٩	٤٤٣	١.٢
الكرك	٢٣٩٣	٣.٧	١١٩٣	٤.٠	١٢٠٠	٣.٤
الطفيلة	١١٩١	١.٨	٤٣٤	١.٥	٧٥٨	٢.١
معان	١٠٠٧	١.٥	٥٣٧	١.٨	٤٧٠	١.٣
العقبة	١٧٢٣	٢.٧	١١٤١	٣.٩	٥٨٢	١.٦
خارج الأردن	١٠٨١	١.٧	٨١٠	٢.٧	٢٧١	٠.٨
أنثى						
المجموع	١٩٣٧٣	١٠٠.٠	٦٧٥٣	١٠٠.٠	١٢٦٢٠	١٠٠.٠
العاصمة	١٠٣٠٤	٥٣.٢	٣٧١٢	٥٥.٠	٦٥٩٢	٥٢.٢
البلقاء	٨٣٥	٤.٣	٨١	١.٢	٧٥٤	٦.٠
الزرقاء	٨١٢	٤.٢	٣٠٦	٤.٥	٥٠٦	٤.٠
مادبا	٤٤٢	٢.٣	٣٢١	٤.٨	١٢١	١.٠
اربد	٣١٩٦	١٦.٥	٩٢٤	١٣.٧	٢٢٧٢	١٨.٠
المفرق	٦٦٤	٣.٤	١٥٩	٢.٣	٥٠٥	٤.٠
جرش	٢٦١	١.٣	٧٨	١.٢	١٨٣	١.٥
عجلون	٣٨٢	٢.٠	١٣٢	٢.٠	٢٥٠	٢.٠
الكرك	١٣٥٤	٧.٠	٥١٥	٧.٦	٨٣٨	٦.٦
الطفيلة	٣٣٨	١.٧	٢١٣	٣.٢	١٢٥	١.٠
معان	٢٧١	١.٤	٢١٠	٣.١	٦١	٠.٥
العقبة	٥١٥	٢.٧	١٣	٠.٢	٥٠٢	٤.٠
خارج الأردن	٠	٠.٠	٨٨	١.٣	-٨٨	-٠.٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامّة / قسم الإحصاءات السكّانيّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (٥)

تطوّر المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة من عام (١٩٩٠- ٢٠١٣)

السنة	إجمالي عدد المتعطلين بالألف	إجمالي عدد السكّان بالالف نسمة	تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالألف دولار	إجمالي الناتج المحلي
١٩٩٠	٣٩٧٨٥	٣١٧٠	٣٨	٤١٦٠
١٩٩١	٤٩٥٧٧	٣٥٤٥	-١٢	٤٣٤٤
١٩٩٢	٤٨٠٤٥	٣٧٣٣	٤١	٥٣١١
١٩٩٣	٤٧١٢٦	٣٩٠٦	-٣٤	٥٦٠٦
١٩٩٤	٥٤٤٠٧	٤٠٦١	٣	٦٢٣٨
١٩٩٥	٧١٩٢٧	٤١٩٥	١٤	٦٧٢٧
١٩٩٦	٨٠٠٩٨	٤٣٢٥	١٦	٦٩٢٨
١٩٩٧	٨٦٨١٤	٤٤٥٩	٣٦١	٧٢٤٤
١٩٩٨	٩٤٦١٣	٤٥٩٧	٣١٠	٧٩١١
١٩٩٩	٩٠٩٧٢	٤٦٨١	١٥٨	٨١٤٧
٢٠٠٠	٨٨٩٦٤	٤٧٩٨	٩١٣	٨٤٥٨
٢٠٠١	٧٩١٣٤	٤٩٧٨	٢٧٤	٨٩٧٣
٢٠٠٢	٧٨٤٠٦	٥٠٩٨	٢٣٨	٩٥٨٠
٢٠٠٣	٨٣٤٦٨	٥٢٣٠	٥٤٧	١٠١٩٣
٢٠٠٤	١٠٥٧٤١	٥٣٥٠	٩٣٧	١١٤٠٨
٢٠٠٥	٩١٥٦٢	٥٤٧٣	١٩٨٤	١٢٥٨٣
٢٠٠٦	١٠٠٣٠٠	٥٦٠٠	٣٥٤٤	١٥٠٥٧
٢٠٠٧	١١٤٧٣٠	٥٧٢٣	٢٦٢٢	١٧١١١
٢٠٠٨	١٢١٨١٢	٥٨٥٠	٢٨٢٧	٢١٨١٨
٢٠٠٩	١٢٦٦٥٥	٥٩٨٠	٢٤١٣	٢٣٤٢٥
٢٠١٠	١٣٢٨١٣	٦١١٣	١٦٥١	٢٦٤٢٥
٢٠١١	١٣١٣٢٠	٦٢٤٩	١٤٧٤	٢٨٨٤٠
٢٠١٢	١٤٠٨٩٢	٦٣٨٨	١٤٩٧	٣١٠١٥
٢٠١٣	١٣٥٥٧٦	٦٥٣٠	١٧٩٩	٣٣٦٩٨

المصدر: بيانات البنك الدّولي والبنك المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The impact of macroeconomic variables on unemployment in Jordan

١٩٩٠-٢٠١٣

By

Samir Mohammed Zayed AL- Shawabkeh

Supervisor

Dr. Turki Mgehm Fawaz

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of macroeconomic variables on unemployment in Jordan for the period from ١٩٩٠ till ٢٠١٣ , where the growth of GDP (Gross Domestic Production) , the size of the total population, inflation and the foreign direct investment flows to unemployment in the Jordanian economy have been included in the study using time series analysis of the study variables.

The study adopted a standard model for the study of the impact of macroeconomic variables on unemployment in Jordan, standard models parameters were estimated using the method of least squares (OLS) after confirming the stationary of time-series variables study using Dickey Fuller and Phelps - Perron test and the lack of a pluralistic correlation problems between the independent variables, and the absence of serial correlation between random errors, , The results indicate standard models analysis that there is a statistically significant impact on the size of the total population on unemployment , And the lack of statistically significant effect of GDP (Gross Domestic Production) on unemployment , And the lack of statistically significant impact of FDI (Foreign Direct Investment) flows on unemployment.

The study concluded to some recommendations, including the need to reform the structure of the Jordanian economy in the manner permitted by reducing the number of unemployed, And encourage investments that use labor-intensive, and a review of policies aimed at reducing unemployment, Such as policies populations (family planning programs) , and policies of importing foreign labor, a manner appropriate with the real requirements of development and the needs of the Jordanian market.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com